

Report

**The next 5 months for Lebanon..
An Opportunity for short term
action and long term reform** 8



مقابلة:
**شلق: بعد اتفاق الطائف كان المجلس مفككا ومخلعاً
اما اليوم ففكرة الاعمار هي المدمرة والمتكسرة** 3

تحليل:
**للمرة الاولى تعاون بين المركزي والمال
اشادة البنك الدولي
حافز للتسريع** 2

استمرار التحول

قبل احدى عشر شهرا قررت «الاعمار والاقتصاد» الانتقال من مجلة شهرية لمدة عشر عاما الى مجلة اسبوعية على ان تمر بمرحلة انتقالية وهي الصدور نصف الشهري وهو ما دابنا عليه منذ الاول من شباط 2004. وخلال هذه الفترة سمعنا الكثير الكثير من النصائح والاقتراحات والمدبج والانتقادات. لقد استطاع فريق العمل من تجسيد الجزء الاساسي من فكرة التحول وهي فكرة تتعلق بالمضمون اصلا كما بالشكل اي مقارنة القضايا الاقتصادية وقضايا الاقتصاد السياسي بشكل يلامس ما اصطلح على تسميته الخطوط الحمر وربما قد جرى تجاوزها في احيان مع التشديد والابتعاد عن النمط الفضائحي وهو المتوفر بامتياز كون الممارسات السياسية والاقتصادية توفر هذا النوع بما يكفي لصفحات وصفحات. قال لنا الكثير من الاصدقاء ان حجم الضغوط لن تسمح لنا في المجال الاقتصادي بالتشديد ان نستمر كما نتمنى وسجلت في البداية «نقرة» عند الكثيرين ايضا ممن تربطنا بهمم علاقات جيدة ونصحتنا اكثر من صديق بان الاعلام الاقتصادي في لبنان لا يمكن ان يكون كالاعلام السياسي لان الجيل اكثر نحو التسويق او الدراسات اي البقاء بعيدا من الموموم الحقيقية للاقتصاد فكيف اذا كان المطلوب مقارنة للاقتصاد السياسي، علما ان بنية الاقتصاد صارت تشبه لحدود بعيدة بنية مصطنعة ايضا للسياسة وترتبط بها كثيرا بدل ان يكون العكس هو السائد اضافة الى ان حجم المشاكل البنوية ووصول الازمة الى مصافي القضية الوطنية سيضيق هوامش الحركة والاعلان والانتشار فيما المطبوعة لا تعيش الا منها. اليوم وقد تضاعف التوزيع مقارنة ببدء العمل بالطريقة الجديدة، كما تضاعفت الاشتراكات وتغير نمط التوزيع ليصبح بالآلاف فيما استطاعت المجلة ان تحتل حسب الدراسات الاحصائية الصدارة في الانفاق الاعلاني لبعض القطاعات الاقتصادية مقارنة مع مثيلاتها من اسبوعي وشهري كما تحول موقع «الانترنت» الخاص بها الى استقبال ما يقارب الـ 14500 زائر خلال كل اصدار (سنشر تقارير التفصيلية الاحصائية حول الاشتراكات والاعلانات حسب تقييم مؤسسات الدراسات خلال العديدين القادمين). تجربة العام المنصرم تضع المجلة امام تحد كبير وبتجاهين اتجاه استكمال التحول نحو العدد الاسبوعي كما امام تحدي تطوير نمط معالجة القضايا والاطلالات على قطاعات ومشاكل موجودة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحتاج الى الكثير من الحوار والنقاش حولها وقبل ذلك من محاولة كشف خفاياها كما محاولة ربطها بالسياسي والاجتماعي. وعلى امل ان نكون على مستوى مئات الرسائل والتعليقات التي وردت مشجعة او ناصحة او منتقدة.

الاعمار والاقتصاد

بين قرع طبول الضغوطات وهدير قانون تحذير لبنان

مصادر اميركية: العقوبات الاقتصادية رهن التطورات وتعيينات الخارجية

ان تاخذ بهذا الطلب اولاً. يقول مسؤول في مؤسسة اقتصادية دولية ان اكثر الحكومات انتاجا هي اقصرها عمرا ويعتبر ان النمط القائم حاليا يبشر بالخير على صعيد الاجراءات الاصلاحية المالية سواء المتخذة بشأن تنظيم وزارة المال نفسها او بشأن اصلاحات تتعلق بإدارة الدين وباعادة الاعتبار الى احترام سنوية الموازنة عبر الغاء تدوير الاعتمادات وغيرها من الاجراءات المتعلقة بالمحافظة على هيئات الحماية الاجتماعية التي من الضروري المحافظة عليها وحمايتها في هذا الوقت.

المشكلة تكون بان يغلب العقل السياسي - الانتخابي - على هذا الجهد وان تعود الحسابات الضيقة كما منقذ الانتقام من المعارضة عبر خطوات «صبيانية» لا يمكن ادراجها الا في خانة «الغيا الانتخابي».

في ضجيج الانقسامات ونفير التدخل الاجنبي ومخاطر الازمة الاقتصادية يبقى اسهل واقصر الطرق هو الحوار وعدم التخوين والافتناع انه لا يمكن الاستمرار بهذا الوضع كما هو كما لا يمكن استسهال الانقلابات الجذرية!

اقترحتها او تبنتها الادارة حتى الان، وانما وضعها موضوع الاهتمام والتنفيذ يرتبط بتغير الاوضاع وتطورها مستقبلا كما يرتبط بسلة التعيينات في الخارجية الاميركية والتي ستقوم بها وزيرة الخارجية الاميركية الجديدة كونداليزا رايس مع استلامها الوزارة.

ويضيف ان هذا الاقتراح سيصبح ملك الشخصيات الجديدة في الادارة التي قد تحبذ تفعيل هذا النوع او استمرار وضعه على الرف دون ان ينفى ان الاستقرار المالي كما استمرار الوضع الاقتصادي الجيد في لبنان امر مفيد للاستقرار في المنطقة.

وحول الكلام الذي قاله اكثر من مسؤول اميركي في بيروت عن ان قضية تجميد حسابات مسؤولين لبنانيين في اميركا هو اقتراح لم يصبح قانونا بعد، يقر المسؤول المذكور بان الرسالة التي ارسلت من احد اعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ الى الرئيس بوش لا تقدم له اقتراحا لاصدار قانون جديد بل هي تطالب بتنفيذ احد بنود قانون محاسبة سوريا والاجراءات التنفيذية له المتعلقة بهذا الشأن، وان كان يؤكد ايضا ان الادارة يمكن لها

هل دخلت البلاد حقاً في اجواء الانتخابات وفي قلب العملية الانتخابية؟ وهل صارت كل المشاريع والاقتراحات رهينة هذا الايقاع سؤال يطرح نفسه بقوة، والمشكلة ان الايقاع الانتخابي هذه المرة يسير على وقع طبول التدخلات والضغوطات والقرارات الدولية وعلى هدير هبوط مشروع تحرير لبنان في الكونغرس الاميركي وعلى ازبج عقوبات اقتصادية او مالية او تجميد حسابات لمسؤولين هل كل هذا سراب؟! في حين ينفى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «للاعمار والاقتصاد» ان يكون هناك اي اشارات ملموسة او غير عادية في هذا السياق بل ان انتخاب لبنان رئيسا لفرع «الكافي» في الدول العربية عنوان ثقة فيه، وفي حين يشيد البنك الدولي باجراءات الحكومة الاقتصادية وبمبادراتها الاصلاحية في عدة مجالات، تتناقل الاوساط السياسية والاقتصادية المعارضة منها او تلك المحسوبة في خانة مرجع سياسي سابق، ان العقوبات هي مسألة وقت ليس اكثر.

ديبلوماسي اميركي زار بيروت مؤخراً أكد ان فكرة العقوبات الاقتصادية وتجميد الحسابات هي فكرة مطروحة وليست فكرة

موقع من التداول موقع من التداول موقع من التداول

تنفيذ
حسمت قضية مؤسساتية تخص شخصية سياسية بعد ان تاجل بتها لعام ونيف اثر تدخل شخصية خليجية مرموقة ترتبط بصلة قرية مع احد المستهدفين البارزين فيها، وينتظر ان يحمل التغيير الحاصل مجموعة تداعيات يتعلق معظمها بقضايا ذات تاريخ.

تأني
يدور صراع صامت على وراثة رئيس مجلس ادارة مرفق هام ويحاول كلا المتنافسين تقديم ضمانات بعدم فتح اي ملفات تتعلق بالحقة السابقة علما ان اجراء يحمل اكثر من طابع اداري قد اتخذ منذ فترة بسيطة لاجل تحصين وتأمين حماية للمسؤولين خلال هذه الفترة.

انتماء
استغرب وزير معني بقطاع حساس رد فعل بعض ممثلي ارباب العمل في مجلس يكتسب اهمية وقد جاءت على ايقاع سياسي وتتنافى مع المصلحة الاقتصادية التي يمثلها وهو الامر - حسب الوزير - الذي يطرح معيار التوظيف والانتماء علما ان هؤلاء انفسهم يعطون صورة مناقضة حول موقفهم.

مستأرون
شكا موظفون في وزارة حساسة من اقتصر تشكيل اللجان الفاعلة فيها على مستشارين وعدم اعطاء اي دور للموظفين فيها علما ان القانون ينص صراحة على دورهم واشراكهم في مجالات العمل ولم تتفجع مراجعات قام بها البعض لدى اهل القرار ويؤكد هؤلاء ان هذا المسلك مستمر منذ سنوات ولم تترك التغييرات السياسية اي اثر عليه.

تغيير
اجريت تغييرات في مرفق حيوي طالوت بعض نظيفي الكف والكفوئين بفعل التدخل السياسي ولم تتفجع محاولات الوزير المعني بتغيير هذا الاتجاه بفعل الضغوط الهائلة التي مورست ومن المتوقع ان تبدأ نتائج هذه التغييرات بالظهور بشكل سريع في قطاع حيوي.

اتهام
يشن مصرفي بارز هجوما عنيفا على مرجع مالي كبير ويتهمه بدعم منافسيه في اكثر من مناسبة ومحطة وسبب ارتفاع صوته بهذا التوقيت يعود لقناعة راسخة لديه بان العد العكسي لهذا المرجع قد بدأ وان هذا الابتعاد يتيح له التهرب من اتهام يكال له بالاستفادة غير الطبيعية من قانون جرى ايقاف العمل به في مرحلة سابقة.

وراثة
يؤكد نائب شاب حديث العهد بالمعارضة انه بات المسؤول الفعلي عن متابعة الاوضاع المالية والاقتصادية لدى جهة سياسية هامة بعد مخاض استمر لسنوات وكان فيه على خلاف مع المعني بهذا الشأن.

غياب
سأل مرجع كبير عن عمل وزير لم يظهر حتى الان اي نتائج من جراء عمله وقد كلف بعض المقربين منه بالاستفسار عن الملفات او القطاعات التي يتابعها مستعرضا الوعود التي قطعها له قبل تعيينه.

تخلي
تخوفت شخصية سياسية من ان تعيين اقتصادي في موقع حساس هو مقدمة لعدم ترشيحه للانتخابات النيابية على لائحة مرجع كبير كما جرى الاتفاق معه سابقاً.

أحلى هدية بالعيد
كلام العيد

تخفيض ٢٠٪ على التخابر الدولي

من ٢٠٠٤/١٢/٢٢ إلى ٢٠٠٥/١/٢٦



كل عام وأنتم بخير

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد

أوجرو

لمرة الاولى تعاون بين المركزي والمال الاشادة الدولية حافز للتسريع

موقفان لافتان للبنك الدولي سجلا خلال اسبوع واحد من الحكومة اللبنانية ومن تطور الاوضاع الاقتصادية ومشاريع الاصلاح التي يعمل حاليا. ففي النشرة الفصلية التي تصدر عن البنك الدولي - وحدة لبنان قيل كلام عن محاربة الفساد والتحذير من الانتقام السياسي هو من النوع غير المألوف في ادبيات هذه المؤسسة من جهة ويختلف تماما عن المناخ الذي يسيطر على العلاقة بين ممثليها في بيروت كما المتابعين للوضع اللبناني من واشنطن المقر الرئيسي، كما ان الموقف عينه تضمن مجموعة مهام واجراءات ينبغي على الحكومة القيام بها يستلزم تنفيذها سنوات طويلة وهي مهام كان يفترض القيام بها منذ سنوات ولم تجمع كلها في رزمة واحدة كما جمعت في هذا الاعلان.

اما الموقف الثاني فهو جاء كدعم للحكومة واجراءاتها علما ان موقفا كهذا لم يصدر منذ مؤتمر باريس 2، ربما واهميته انه شكل ترحيبا بقرار رئيس الحكومة القاضي بتشكيل فريق عمل للاصلاح المالي والاقتصادي وهي المرة الاولى التي يشكل فيها مثل هذا الفريق وتكون ممثلة فيه الوزارات والادارات الاساسية المعنية بالموضوع الاقتصادي والمالي كما المؤسسات الدولية المتابعة للوضع في لبنان علما انها المرة الاولى في لبنان الذي ينشئ فريق بالتعاون بين وزارة المال ومصرف لبنان حيث كانت العلاقة على الدوام بين هاتين الادارتين المعنيتين بالشأن النقدي والمالي في مواقع ومقالب مختلفة.

مصادر متابعة للعلاقة مع البنك الدولي تشير الى ان الاعلان الاول كتب في بداية شهر تشرين الثاني اي بعد ايام قليلة من تشكيل الحكومة الكرامة وان ما سبق كان يعكس مناخا عاما لا اجراءات محددة وان الفترة الفاصلة بين تاريخ الكتابة وتاريخ النشر قد حملت متغيرات كبيرة في نمط التنسيق والعلاقة بين البنك الدولي والاطراف المعنية في الحكومة اللبنانية لا سيما وزارة المال ووزارة الطاقة ووزارة الصحة، ومجلس الانمار والاعمار وحصل تنويع لهذا التعاون مع تشكيل فريق الاصلاح الاقتصادي والمالي حيث بات بالامكان التخاطب بلغة مفهومة وواضحة بين الطرفين ، وتضيف المصادر ان البنك الدولي بطرفيه المقيم في بيروت او الوافد عبر زيارات عمل شعر بحجم تفهم المسؤولين المعنيين للشأن المالي بدقة الوضع وضرورة اتخاذ اجراءات وتدابير تسمح بتعاط مختلف لا سيما بالشأن المتعلق بالحسابات الوطنية وبالدين وباصلاحات تتعلق بهياكل ادارات وولوج باب الحل لبعض المشكلات غير الممكن تاجيلها او التلطي وراء معوقات لاصلاحها ومنها موضوع الكهرباء كما سعر وسوق الدواء في لبنان وشكل اللقاء مع مجلس الانماء والاعمار تغييرا كبيرا في نمط العلاقة مع المجلس وهو الامر الذي لم يحصل منذ سنوات طويلة.

اعلان البنك الدولي بالتقييم الايجابي للمبادرات الاقتصادية للحكومة يشكل دفعة مطلوبة وضرورية في سياق المناخ الدولي الناشئ بعد القرار 1559 وبعد الكلام الكثير عن ارتباط الثقة هذه المؤسسات الدولية بالرئيس رفيق الحريري وبفريق عمله. ويجب ان يكون هذا الدعم حافزا للمزيد من الاجراءات الاصلاحية وان تكون مهلة الوقت القصير حافزا اضافيا لا لاجما لذلك.

سمير عبود

رحب بمساعي وزارة المال لاصلاح النظام الضريبي البنك الدولي يقيم ايجابيا المبادرات الاقتصادية للحكومة



قام المدير التنفيذي للبنك الدولي شانغمان زانغ بزيارة خاطفة الى بيروت في نهاية الاسبوع الماضي اجتمع خلالها بعدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة اللبنانية واطلع زانغ على سير العمل في مشاريع التنمية التي يمولها البنك الدولي وعلى جملة من الاصلاحات والقوانين التي تعتمزم الحكومة تطبيقها في المجال المالي والضريبي، كما في قطاعات الطاقة والصحة والنقل العام اضافة الى تنفيذ المشاريع الممولة دوليا.

الجلسة الاولى للحكومة الحالية

تيليكوم) وانشاء الهيئة الناطقة لقطاع الاتصالات.

خفض سعر الدواء

واكد رزاز دعم البنك الدولي الكامل لمبادرات وزارة اصحة لخفض سعر الدواء الذي يعد من الاعلى في العالم، وابدى تفاءله في امكانية تحريك القروض والاسراع في تنفيذ المشاريع عبر الحوار البناء والتنسيق مع مجلس الانماء والاعمار.

وفي موضوع الاصلاح الاداري اشار رزاز الى ان هناك تطابقا في وجهات النظر حول اولوية تفعيل الهيئات الرقابية ودعم مشروع قانون مناقصات عامة شفاف وعصري وقال: نتطلع بتفاؤل الى تعاون وثيق مع الحكومة اللبنانية ونحن مستعدون لتقديم كل الدعم المطلوب لمساعدة الدولة على اجراء اصلاحات هيكلية وتعزيز فرص النمو.

اخيرا بما في ذلك 14 مشروع قانون صدرت من وزارة المال تهدف الى الاسراع بعملية الاصلاح ومنها اقتراحات قوانين تتعلق بالجانب الاجتماعي كتعويضات نهاية الخدمة وضمان الشيخوخة، اضافة الى رد مشروع تقسيط مستحقات الضمان لفترة طويلة.

النظام الضريبي

كما رحب بمساعي الوزارة لاصلاح النظام الضريبي بما في ذلك توحيد نظام ضريبة الدخل وتفعيل الجباية والادارة الضريبية وأشار الى ان البنك الدولي يلحظ خطى اصلاحية منهجية حثيثة في قطاع الكهرباء حيث تقوم وزارة الطاقة والمياه ببلورة استراتيجية بعيدة المدى تبدا باجراءات انية تهدف الى رفع كفاءة قطاع الكهرباء وخفض كلفته كما اشاد بالمساعي التي افضت الى اقرار قانون شركة قطاع الاتصالات في لبنان وانشاء شركة اتصالات لبنان (ليبان

كما جال زانغ على بعض المناطق حيث تتخذ مشاريع انمائية واعمارية بتمويل من البنك الدولي وقد اثنى الدكتور زانغ على التعاون الوثيق مع الحكومة اللبنانية مؤكدا دعم البنك الدولي لسياسات الاصلاح التي تعتمزم الحكومة انجازها.

ورافق زانغ في جولته عمر رزاز مدير مكتب البنك الدولي في لبنان الذي رحب بقرار رئيس الحكومة الاخير القاضي بتشكيل فريق عمل للاصلاح المالي والاقتصادي يضم ممثلين عن وزارة المال ووزارة الاقتصاد والتجارة ومصرف لبنان ومجلس الانماء والاعمار والبنك الدولي والمفوضية الاوروبية، ومركز المساعدة الفنية للشرق الاوسط.

الاصلاح

ونوه مدير البنك الدولي في لبنان بسلسلة القرارات التي اتخذتها الحكومة



فعلوا مجموعة خدمات مصرفية عبر حساب واحد

مع حساب غالاكسي، يفتح لكم بنك سويس جترال في لبنان المجال للدخول الى عالم من الخدمات المصرفية عبر المجموعة التالية: بطاقة ماستركارد زينيت مجانية، توملين لكان فونديوم، تأمين على حياتكم مع سوجيكاب لبنان، فواتر لتضليل على القروض، كشف حساب شهري، بالإضافة إلى خدمات مصرفية عن بُعد من خلال SOGEPHONE، SOGETEL و SOGECALL وكل ذلك مقابل اشتراك شهري زهيد. سهلوا حياتكم وافتحوا حساب غالاكسي اليوم.

لتعزيز من المعلومات اتصلوا بمركز خدمة الزبائن SOGETEL على الرقم 17777 - 3

www.sgbl.com.lb

حساب
غالاكسي
الحساب الجاري الرقمي



FFA
FINANCIAL
FUNDS
ADVISORS

Rest refresh then start 2005.

TASARRI Bldg. - ALLENBY Street - Beirut Central District.
P.O. Box 90-1283 - Beirut - Lebanon
Tel : 961.1.985 195 - Fax: 961.1.985 193
E-mail : ffa@ffa.com.lb

Financial Funds International S.A.L. Regulated by Bank Of Lebanon
Member of the Beirut Stock Exchange

شلق؛ بعد اتفاق الطائف كان المجلس مفككا ومخلعا اما اليوم ففكرة الاعمار هي المدمرة والمتكسرة

لانجاز بعض المشاريع التي تهم البلد ككل وليس «الزوات» فيه كما كان يردد بعد خروجه من الاعمار ان المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة هي القطاعات ذات الاولوية التي وضعت العراقيل امامها رغم توافر التمويل وضرورة انجازها. ماذا تغير في مجلس الاعمار وفي فكرة الاعمار نفسه وفي موقع الرجل؟

كان هذا الحوار:

حاوره حسن مقلد

الانمار والاعمار في المرة الاولى، واما اعادة بناء الهاتف فقد حصلت ابان توليه وزارة الاتصالات. والاعمار قد توقف منذ 1995 فعليا ولم تستمر الورشة التي طالما نسبت الى الرئيس الحريري رغم استمراره رئيسا للوزراء لحوالي ثماني سنوات من اصل عشرة. فيما كوفئ شلق لانجازاته باقصائه عن المواقع الرسمية يومها.

يعرف الذين واكبوا الفصل شلق ابان رئاسته للانمار والاعمار في المرة الاولى ترداده الدائم ان هناك فرصة سانحة

تحصل فعليا على نبذة عن الفصل شلق ومعه شخص آخر، ففي النبذة ان الحريري هو من اعاد اعمار قطاع الهاتف والكهرباء والمطار والجامعة للبنانية والمدينة الرياضية والفسور والطرق والبنى التحتية ونظف مدينة بيروت..الى آخره.

من اصل خمسة مليارات دولار انفتحت على مشاريع الاعمار المذكورة اعلاه منذ العام 1991 وحتى اليوم، 7, 3 مليارات دولار منها انفتحت ابان تولي الفصل شلق رئاسة مجلس

في احتفال التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية الشراكة اللبنانية الاوروبية في بروكسل في مطلع العام 2001 وقبل القاء رئيس الحكومة اللبنانية انذاك رفيق الحريري كلمته، وزع مغلف يتضمن نبذة عن المذكور باللغات الثلاث وفيها سرد عن انجازاته الاعمارية وتقديمه بصفته رجل اعمار لبنان «هذا قبل جائزة الامم المتحدة». ولما كنت بين الحضور قرأت النبذة بدقة وقلت لصديق كان يجلس بجانيبي لو محونا الاسم البارز والمكتوب بالحرف ضخمة ونظرنا الى السرد الـ

700 مليون دولار اموال متاحة للتنفيذ و600 مليون قيد التحضير

الانمار والاعمار منذ 1991 حتى الآن لم يكن قادرا على صرف ما هو متاح له ولذلك تأخرت مشاريع كثيرة والفيت العديد من القروض، لذلك نوى الان التسريع لتنفيذ المشاريع بكل ما هو مخصص من قروض وهبات للبنان لأن هذا يعني اننا نستطيع الحصول على غيرها.

الآن هناك اكثر من 700 مليون دولار من الاموال المتاحة والجاهزة للتنفيذ وحسب تقديرات العاملين في مجلس الانمار والاعمار هنالك اكثر من 600 مليون دولار قيد التحضير ولكنني لن اقف عند هذه الارقام لأن هذه الارقام ليست هي السقف المتاح، السقف المتاح هو قدرة واستعداد اللبنانيين - ممثلين بنظامهم السياسي- على العمل.

ما حققته حتى الآن هو امرين او ثلاثة يمكن ان لا تعتبرهم مهمين:

اولا الموظفين الذي يعملون يجب ان يكونوا مرتاحين نفسيا ومحترمين، وقد اجتمعنا معهم واطلعت على مشاكلهم وقررنا ان نتعاطى كزملاء وشرط اساسي لذلك هو ازالة كل القيود المهيبة للعاملين.

الامر الاهم هو انه لا يوجد شيء مستتر هناك نقاش دائم بين العاملين في مجلس الانمار والاعمار ونقاش دائم مع مجلس الادارة والعاملين ونقاش دائم مع مختلف الاطراف بمختلف المناطق اللبنانية، لاننا بالنهاية نعمل بأموال الناس ولا نستطيع التعامل مع الموضوع على انه سلطة تملى على الناس بل الناس يجب ان يكون لهم القرار وهناك قوانين تحدد كيف يتخذ هذا القرار ويجب اتباعها.

ولكن اولا يجب ان نؤمن الراحة للعاملين وللناس فيما يتعلق بالعلاقة بينهم وبين

يتخذ فيه رأي هيئة من هيئات النظام. كذلك موضوع السيادة ليس مجلس النواب هو من قرر موضوع السيادة، وليس مجلس الوزراء ولا اي هيئة من هيئات البلد بل هو مفهوم ادخل الى الحياة السياسية في البلد من خارج هيئات النظام الديمقراطي.

موضوع التخصص، كنا في التسعينات كلما يذكر موضوع التخصص يبدو انه محررات اي موضوع ممنوع تداوله. فجأة في العام 1998، وفي البيان الوزاري لحكومة الرئيس سليم الحص اصبحت التخصص خلا سحريا لكل شيء وهناك وزراء في تلك الوزارة هم الذين كتبوا هذا الجزء المتعلق بالتخصص فب حين ان كل ما كتبوه في كتبهم في الخارج كان ضد هذا الموضوع، فجأة اصبحت التخصص خلا سحريا.

لذلك لا بد لنا من التساؤل ولا بد لنا من التفكير العميق بكيف تدار امور البلد وكيف تستطيع اصابع الاخطبوط ان تمتد لتتألم ما تريد ونحن في غفلة من امرنا.

في النصف الاول من التسعينات عندما كنا في مجلس الانمار والاعمار كان البنك الدولي يقول لنا لا قدرة استيعابية كبيرة لهذا البلد واننا يجب ان نصغر خططنا وبالتالي ان نصغر من طموحاتنا لاعماره، بالمقابل كان هناك من يقول ان البلد ينقص كثيرا على الاعمار اكثر مما يجب... اعتقد ان الطرفين كانا

خصوصا للاعمار والطرفين يقولان الشيء نفسه وان بتعبير مختلفة، البنك الدولي وخصوم الاعمار، وقد كنت اسأل البنك الدولي باستمرار عن تحديد القدرة الاستيعابية

وتعريفها ولكنهم لم يفعلوا ابدا. انا لا اعتقد ان هناك قدرة استيعابية لا بد من مراعاتها وهذا الكلام لا جدوى منه. هنالك فقط ارادة للعمل. اذا وجدت هذه ارادة ليس فقط على صعيد مجلس الانمار والاعمار بل على صعيد النظام السياسي ككل نستطيع ان نعمل البلد في سنوات قليلة وان ننهض به وان نحقق نهوضا اقتصاديا ونخرج من التخلف الى التقدم في سنوات قليلة.

والكلام عن قدرة استيعابية هو كلام لا جدوى منه، والكلام ان البلد ينقص اكثر مما يجب على الاعمار ايضا كلام فارغ لا جدوى منه.

هل هناك خوف من مشكلة التمويل؟

كلا، لأن التمويل يأتي مكملا لعمل الناس وجهدهم، المرة الاولى التي ذكرت فيها هذا الموضوع كانت في العام الاول من وجودي في مجلس الانمار والاعمار في العام 1991، وقلت ان التمويل ليس هو الاساس ولكن الاساس عمل اللبنانيين في الاعمار وعرضني ذلك لهجوم قوي من اهل السياسة وبعض اصحاب السلطة.

فمؤسسات التنمية الدولية اذا وجدت ان البلد يعمل بجد ونشاط سوف تمنحه التمويل. ولا يجب ان ننسى ان هناك فترات مر بها مجلس



صعيد القطاعات الانتاجية، التي اذا لم يتم فيها الاخرين المعنيين فلن نكون نحن المسؤولون وهذا لا يعني اننا نتهرب من المسؤولية ولكن نقوم بما علينا مرة بعد الاخرى ونعمل لكي ننشر وعيا ونحرض.. لكي تعاد الثقة بلبنان كبلد منتج.

الحقيقة التي يعرفها جميع الاختصاصيين هي ان الاعمار ليس عاملا في تضخيم الدين العام ولم يكن سببا له، لان الكتلة الاساسية من الاعمار حدثت بين عامي 1991 و 1995 وبلغت تكلفتها نحو 4 مليارات دولار واذا عدنا الحسابات نجد ان هذا الاعمار قد ردّ ثمنه اكثر من مرة، من ايرادات الهاتف وحده فاذا هذا القطاع، وبناء لمعطيات صادرة عن وزير الاتصالات الآن، واعتقد انه محق،

اذ يقول ان واردات الهاتف سنويا تبلغ نحو مليار دولار (اقل او اكثر) اي على مدى 4 او 5 سنوات يكون الهاتف قد رد تكلفه الاعمار كله على مدى الخمس السنوات، ان فالاعمار ليس هو

سبب الدين العام، سبب الدين العام هو وضع السلطة السياسية واسلوب العمل السياسي هذا اقل ما يمكن ان يقال.

البلد في خضم منازعات سياسية داخلية لا جدوى منها تبدأ بالخصومات السياسية وتنتهي بأجندة وضعها البعض جعلت الاولوية للسيادة وليس للانتاج. ان من وضع اجندة سياسية للبلد لم يكن دعاة الاعمار بل ضد الاعمار واعطيت الاولويات لامور اخرى غير الاعمار وغير النهوض الاقتصادي واعتقد انها اساءت كثيرا للبلد ولوضعه في المنطقة ولا اعتقد ان السيادة حل سحري لمشاكل البلد كما انه وعلى الصعيد الاقتصادي لا اعتقد ان التخصص حل سحري.

هناك 3 امور ركز عليها: السيادة والتخصص و تثبيت الليرة. هذه هي عمليا الاجندة السياسية للبلد. لا ادري كيف جرى تثبيت سعر الليرة ومن هو الذي اتخذ القرار، عادة قرار مهم من هذا النوع له نظام يجب ان يتبع كما تناقش الامور في مجلس النواب وفي مجلس الوزراء ولا ادري اذا كان هنالك قرار في مجلس الوزراء حول تثبيت سعر الليرة وهو امر يعتبر الكثيرون انه سبب الكثير من المشاكل ولسنا ندري من اخذ هذ القرار. وكيف يتخذ قرار اساسي في تقرير صيرورة البلد ولا

وصلت الكهرباء لكل لبنان لكن المياه لم تصل الا الى جزء قليل منه والصرف الصحي لم يفكر احد فيه. هذا النظام الذي نعيش فيه استطاع توليف نفسه واعادة توليف نفسه قبل الحرب الاهلية ثم بعدها، وهو يسرع دائما نحو الامور التي تهم اصحاب المصالح والرساميل ويبطئ باتجاه المشاريع او القطاعات التي تهم عامة الناس.

وانت تعرف جيدا ان ابناء الطبقات الرفيعة لا يحتاجون لأن يشربوا من مياه الحنفية طالما يشربون من «قناني» المياه، فهم يستطيعون تجاوز التلوث والابتعاد عنه كما يستطيعون ان يحيطوا انفسهم بجو صحي حتى ولو كان كل شي في البلد ملوث اما ابناء العامة والطبقات الفقيرة فالتلوث متروك ليتدبروا شؤونهم.

علينا تحديد الاولويات انطلاقا من امرين: صحة الناس وحاجاتهم وفرص عملهم اي من القطاعات الانتاجية. هناك وعي سائد في البلد، بأن لبنان وبسبب افتقاره للمواد الاولوية لا يستطيع ان يكون بلدا منتجا وهذا الكلام ابعد ما يكون عن الصحة، ومثالا على ذلك ان هناك بلد سيطر على العالم في القرن 17 هو هولندا وكان يفترق الى جميع انواع المواد الاولوية، هناك بلد آخر في القرن العشرين الكل يعرف مدى اهميته في الاقتصاد العالمي وليس لديه الكثير من المواد الاولوية وهو اليابان. الاقتصاد والانتاج يعتمدان بالدرجة الاولى على العمل

والسعي والجد وعلى ارادة الذاتية وليس على المواد الاولوية. تحدثت في مقالتين عن تخوفك على الاعمار ليس من المعارضة له بل ..

انت تشير الى مقالتين كتبتهما واحدة في جريدة

الحياة في نهاية عام 1994 والاخرى في جريدة النهار، عن تخوفي على الاعمار وانكر عنوان احدي المقالتين «نحو صيغة سياسية لاعمار لبنان.. كيف نحمي الاعمار؟» وكنت قد بدأت في ذلك الحين افقد الثقة بل افقد الامل، هذا لا يعني انني الآن مفعم بالامل ولكن الان طلب مني ان اعود الى العمل ولا استطع ان ارفض لأنني اذا رفضت سأكون كالجندي المارح من الجندية وهذا ما لا استطع ان افعله.

اعمار البنى التحتية شرط ضروري وغير كاف لكي يكون كافيا يجب ان يكون الاعمار بداية ولا يستكمل بل ان يكون انطلاقة تستكمل بالعمل على صعيد بنى القطاعات الانتاجية لذلك اعتقد اننا اذا اقمنا مهمتنا على صعيد اعمار البنى التحتية لم تستكمل بالعمل على صعيد القطاعات الانتاجية فليس خطنا ولا يكون الامر خطأ عدم الاستكمال بل يكون خطأ النظام السياسي والسلطة السياسية. نحن جزء من هذا النظام وجزء من هذه السلطة، أداة تنفيذية بيد هذه السلطة وسنقوم بواجبنا على صعيد البنى التحتية وستحاول ان تقوم بواجبنا على اكمل ما برام وسنقوم بالجزء المطلوب منا لكي ينجح البلد ولكن هذا لا يعني اننا اذا نجحنا سيكون نجاح البلد، لان نجاح البلد مرهون بأشياء اخرى تحدث على

الاقتصادية يكون النقاش سياسيا في الدرجة الاولى فالخطة هي موضوع حوار ونقاش بين الناس، بين افراد المجتمع، وبين النخبة والمجتمع. وبين الدولة والنخبة والمجتمع. التخطيط هو عملية سياسية بالمعنى العريض، بالدرجة الاولى، وهنا اميز بين السياسة بمعنى تدبير شؤون المجتمع وهذا ما اعنيه وبين السياسة بمعنى التنافس على مناصب السلطة وهذا لا يعنيننا هنا، فالسياسة التي نحن بصدها وهي بمعنى تدبير شؤون المجتمع وهذا هو المعنى الذي استخدمه ارسطو وابن خلدون اذ هي تدبير شؤون المجتمع كما يقرره المجتمع لنفسه اي ان الحوار والنقاش يتم في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب، ومجلس الانمار والاعمار هو الاداة التنفيذية للدولة.

المطلوب منا هو تحضير مشروع الخطة في بضعة اشهر، واعتقد اننا نستطيع ان نحضر رؤية عامة خلال 2 او 3 او 4 اشهر وان نحضر صيغة مكتملة في مدى 7 او 8 اشهر، هنا لا بد من الانتباه الى انه في الماضي وضعت خطط عديدة.. خطة النهوض الاقتصادي وخطة النهوض الاقتصادي الثانية والثالثة وهنالك ما يسمى «لوا بروغرام» في مختلف القطاعات. خطتنا هي ان نضع كل هذه الخطط او ما لم ينفذ منها في صيغة وفي اطار مقبول لدى الناس ولدى الدولة.

هنا ايضا ناتي الى موضوع ثان، اذ وضعت مشاريع قطاعية للمياه والصرف الصحي والطرق.

والسؤال هو كيف ان مشاريع الكهرباء والهاتف نفذت بسرعة وان المياه والصرف الصحي لم تنفذ بسرعة.

لسنا هنا بمعرض التحليل هذا ولكن يبدو ان هناك امور بنسبية اذ تقرر اعطاء الاولوية لهذا القطاع او ذلك على مدى السنين الماضية لكنه امر يستعري الانتباه.

كما نعلم ان لبنان كان يحتاج في بداية التسعينات الى ما يوازي مليار دولار في المياه ونحو مليار ونصف للصرف الصحي وكنا نعرف في ذلك الحين ان امكانيات التمويل ليست صعبة، لتوفر التمويل الخارجي من مؤسسات التنمية الدولية، اما اليوم وفي بداية 2005 فنجد ان الامكانيات المتاحة لم تستخدم وان المشاريع التي تتعلق بالمياه وبالصرف الصحي تأخرت كما المشاريع التي تتعلق بالتربية والتعليم مثل الجامعة اللبنانية والى آخره.

هذا التأخر في المشاريع او التأخر في تنفيذ تلك التي كانت قيد التنفيذ، لا بد ان يستعري الانتباه، بان لدينا نظاما لديه اولويات وهذه الاولويات تستطيع ان تصل الى حيز التنفيذ بطريقة او باخرى وتفرض نفسها على النظام وعلى اولياء الامر الذين يقررون الانفاق في هذا المجال او ذلك.

ان الاولويات التي تهم اصحاب المصالح والرساميل تتخذ ان المشاريع التي تهم صحة الناس وراحتهم فهذه تحتاج لوقت اطول بكثير للتنفيذ. في جميع الاحوال قبل العام 1975

ماذا تفسير في مجلس الانمار والاعمار بين رئاستكم الاولى واليوم؟

لقد سبق وان عملت في مجلس الانمار والاعمار لفترة اربع سنوات ونصف بين عام 1991 و 1995 والآن بعد عشر سنوات اعود مرة اخرى للمجلس. جوابي هو انه عندما جئت لمجلس الانمار والاعمار في المرة الاولى بعد اتفاق الطائف كان المجلس مفككا ومخلعا وقد عملنا على توحيد مكاتبنا الثلاثة في بعدا والضحية ورأس بيروت وكان هناك متابعة للمشاريع، اما هذه المرة اي في عام 2004 فان فكرة الاعمار بذاتها هي المدمرة والمطلعة والمتكسرة، اذ انه نتيجة وعي تقني وثقافي واعلامي ودعائي وتحريضي. اذ تسود في السنوات الماضية شكوك حول جدوى الاعمار والفائدة منه وحول امكانية القيام بأي جهد حقيقي للاعمار او لبناء اي مشروع الا في سبيل النصب والاحتيال، وكانني بعذه الشكوك قد جئت المجتمع الى مجتمع ضد نفسه لان الاعمار، ونحن نتحدث بشكل اساسي عن البنى التحتية، هو امر ضروري اولاً لراحة الناس ومصحتها، وثانياً لكي تكون البنى التحتية قاعدة لانطلاقة اقتصادية انتاجية او لتوسيع انتاج الصناعة والزراعة والخدمات. ان اعمار البنى التحتية شرط ضروري ولكن غير كاف، هذا صحيح ولكن لا نستطيع ان نتوقع استثمارات ان في الحقل الزراعي او الصناعي او الخدماتي

حيث لا تكون هنالك طرقات وهاتف وكهرباء.

فالااعمار شرط ضروري للنهوض الاقتصادي وشرط ضروري لما عداه لكن شكوكنا بأنفسنا وبجدوى السعي والعمل هي شكوك تجعلنا ضد

امكانية النهوض وضد انفسنا. فكرة الاعمار مدمرة وعلينا ان نسعى من جديد للعمل ليس فقط لانجاز مشاريع ما يسمى بالبنى التحتية بل ايضا لاعادة انتاج افكار ووعي حول الاعمار، وفي اعتقادي ان تكثيف وسائل الاعمار لاعادة صياغة خطة للبلد لمدة 3 سنوات و 5 سنوات المقبلة سيساعدنا في هذا المسعى.

هل ظهرت ملامح هذه الرؤية او الخطة؟

التخطيط لهذه الرؤية ليس افكارا عبقرية تأتي من مكان علوي او سفلي وليس افكارا خارقة للطبيعة وليست عبقرية تتجلى هنا وهناك، بل التخطيط بالدرجة الاولى هو الحوار المفتوح بشكل دائم حول الحاجات والرغبات وحول الطرق والاساليب التي يمكن بها تلبية هذه الحاجات وسد هذه الرغبات.

في لبنان ليس هناك اكثر من الدراسات حول المشاريع، اذ أنه عبر عقود من السنين طالب الناس بكثير من المشاريع، وبالتالي لا نحتاج لأكثر من ان تجمع هذه المشاريع وتوضع في سياق ثقافي. والجديد هو ان تفتح حوارا حول هذه المشاريع وحول الاولويات فيها.

يقول احد كبار الكتاب: عندما يتعلق الامر بالندرة اي بالمواضيع

هناك مشاريع متوقفة وتأخرت بلا سبب وتحتاج فقط الى قرار داخلي

التخطيط ليس عبقرية بل حوار مفتوح ودائم حول الحاجات واساليب سدها

شارع الحمرا استعاد عزه بعد التأهيل ومار الياض نما من 12 محلاً الى 250 منير الخطيب: حركة الاعياد لم تكن مزدهرة جداً ولكن نشاط السوق ينمو سليم حبيب: نركز على تخفيض الاسعار والربح القليل بسبب الوضع الاقتصادي السيء



إذا كانت الاعياد مناسبة ينتظرها التجار لتنشيط اعمالهم وربما تعويض فترات من الركود، الا ان هذه المناسبات لم تتمكن بعد من استعادة برقيتها السابق بسبب الازمة الاقتصادية الصعبة. الا ان الاسواق التجارية تضيي بشكل مميز نحو تطوير ادائها ومواكبة الحاجات الجديدة للبقاء بابهى حلة.

الحمرا

شارع الحمرا تاريخياً كان أحد أهم الاسواق في مدينة بيروت وأغرقها، عرف فترات عز وازدهار لم تعرفها اسواق أخرى. بدأ شارع الحمرا بالبروز كسوق تجاري في اواسط الستينات وازدهر اكثر في السبعينات، يمكن ان يجد المرء في هذا الشارع كل ما يحتاجه اذ يحتوي على محلات البسة وأحذية وصمليات ومحلات تجميل كذلك فيه مكاتب محاميين ومكاتب تجارية كما انه قريب من مستشفى الجامعة الاميركية ومن المدارس والجامعات ولعل أهم ما ميز هذا الشارع كان مقاهيه التي عكست حركة ثقافية وسياسية ناشطة ولمعرفة المزيد عن هذا السوق تاريخه وواقعه الحالي كان لقاء مع محمد الخطيب رئيس جمعية تجار الحمرا.

بداية تحدث الخطيب عن الغز الذي عرفه شارع الحمرا وخاصة في الفترة بين عام 1970 و1975 حيث كان في اوج ازدهاره ويكون ايام الجمعة والسبت والاحد مزدحماً جداً فلا مكان للسيير فيه او للجلوس في مطاعمه مثل Hourse shoe Winpy التي كان لها ايضاً عزها ايضاً.

كذلك تحدث الخطيب عن الفرق بين الحركة التجارية قبل الاحداث وبعدها حيث التغيير واضح في نوعية الناس الذين يؤمنون الشارع كذلك الوضع الاقتصادي الذي كان مزدهراً حينها وقال ان الوضع ليس مزدهراً جداً بالنسبة لموسم الاعياد. ولكنه رأى في المقابل ان نوعية الناس والحركة التجارية تتحسن يوماً بعد يوم وقال: يبقى شارع الحمرا اقوى الشوارع التجارية الموجودة في بيروت خاصة بعد التأهيلات والتصليلات التي شهدتها.

وعما اذا كانت هناك اسواق أخرى تنافس سوق الحمرا مثل وسط بيروت رأى الخطيب ان لكل سوق طابعه وان نوعية الناس وطبيعة المحلات مختلفة فالمحلات التجارية الموجودة في وسط البلد تباع بأسعار باهظة جداً وقليلون هم الذين يستطيعون الشراء من هذه الاماكن، وباختصار وسط البلد يلبس عليه طابع المقاهي ومعظم الناس تقصده للفرجة لا للشراء بينما شارع الحمرا فيه الرخيص والغالي.

كذلك تحدث الخطيب عن التصليلات والتأهيلات التي شهدتها شارع الحمرا من توسيع الرصيف الى انارة الشارع وتزيينه وأشار الى ان الحركة في الشارع لم تنقف أثناء فترة التأهيل بل ظل العمل مستمراً، وقال ان واقع الشارع بات افضل وانعكست التحسينات بزيادة في الحركة ونموها واضحا.

كما اشار الى البرامج التي تحضرها جمعية تجار الحمرا بعد فترة

«عجقة» سيارات وحركة محدودة

رأس السنة والمهرجانات التي يقيمونها اذ ان الشارع افتتح بمهرجان هائل وهناك مهرجانيين خلال السنة، الاول في الفترة ما بين اذار ونيسان والثاني في الفترة ما بين تموز وايلول.

واعتبر ان الوضع السياسي غير المريح ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والتجاري وبالتالي على الناس. وعن حركة افتتاح محلات جديدة أكد ان هناك مؤسسات جديدة تنشأ وهذا دليل على تحسن الحركة في الشارع.

كذلك تحدث عن التحضيرات لفترة الاعياد من تزيين واجهات المحلات والشوارع من انوار وزينة وورود وأوضح ان جمعية تجار الحمرا ترصد موازنة لهذا الموضوع وقد كلفت الزينة 45 الف دولار وطلب الخطيب من المسؤولين منع المتسولين وبائعي البانصيب من التجول في الشارع اذ انهم يشكلون مصدر ازعاج وخطر للمارين في الشارع خاصة وان نسبة السرقة قد زادت بشكل ملحوظ.

وابدى انزعاجه من اهمال المسؤولين لهذا الموضوع خاصة وانه لم يلق تعاون من احد.

اما اذا كان هناك مطالب أخرى تتعلق بارتفاع الكلفة من كهرباء وضرائب وضمان اجتماعي فقال انه لا يوجد معاناة على هذا الصعيد ولم يشك احد من التجار من هذا الموضوع وأشار الى انهم يجتمعون مع جمعية تجار بيروت التي تتولى معالجة هذا الموضوع ولكن تبقى هذه الاجتماعات مجرد كلام دون اي تطبيق، وعن حركة التنزيلات والوصومات لفت الى ان التنزيلات تتراوح بين 20 و30 بالمئة وهذا يعود للتاجر حسب اختياره، وفي شهر التسوق تصل التنزيلات الى 50٪ وذلك ايضاً يعتمد على وضع التاجر.

مار الياض

تأسست لجنة تجار مار الياض سنة 1976 ثم تطورت الى جمعية تجار مار الياض سنة 1978 ، وقد بدأ السوق بحوالي 10 أو 12 محلاً

تجارياً اما اليوم وبعد مرور 28 سنة يجمع السوق حوالي 250 مؤسسة تجارية.

وتهمت الجمعية بالسوق واحتياجاته ولقد تم تأهيله منذ حوالي 12 سنة من ارضفة وشجر واحواض، كما تتبع الجمعية منذ تأسيسها وحتى اليوم زينة معينة هي زينة الفطر والبيلاذ والاضحى وكل الاعياد الأخرى ودائماً بحلة جديدة.

يمتد شارع مار الياض من ثكنة الحلو حتى تقاطع كركون الدروز اما ماذا يشمل سوق مار الياض فهو يشمل جميع القطاعات من البسة واحذية وشركات سفر واسواق ذهب وادوات منزلية وعطورات ولا تجري ومحلات طوبيات وشوكولا.. الخ.

وللحديث اكثر عن سوق مار الياض التقت الاعمار والاقتصاد سليم حبيب نائب رئيس جمعية تجار مار الياض الذي اطلعنا على جملة امور.

بداية تحدث حبيب عن التحضيرات لفترة الاعياد حيث اوضح ان جمعية تجار مار الياض والاسواق التابعة لها بدأت استعداداتها منذ شهر رمضان حيث كانت تفتح ابوابها قبل الافطار وبعده وحتى الساعة الثانية عشر ليلاً وقد وضعت الزينة من اليوم الاول من شهر رمضان.

أما عن الاسعار التي تحددها الجمعية فاكد ان الجمعية تتبع خطة مدروسة بالنسبة للاسعار كما انها تتابع اي موضوع يستجد في السوق حتى انها ترسل بروشورات وبيانات للسوق.

وفي موضوع التنزيلات والوصومات اعتبر حبيب ان كل محل تجاري يتبع سياسة معينة فهناك محلات تخفض اسعارها بنسبة 10٪ او 15٪ او حتى 20٪ في الايام العادية هذا بالطبع عدا عن الوصومات في شهر التسوق اذ تتراوح بين 30 و40 وتصل الى

50٪.

واشار الى ان تركيز الجمعية الاساسي هو ان تكون اسعار التجار مخفضة وبارباح قليلة لان الوضع الاقتصادي سيء.

كما اوضح ان التجار متفقون فيما بينهم وليس هناك مضاربة. وعما اذا كان القانون يتدخل في موضوع الوصومات اجاب حبيب بالنفي معتبراً اننا نتمتع بحرية اقتصادية ولكن ضمن المعقول وقال: ان الاسعار الباهظة تدفع الزبون للمهرب الى اسواق أخرى اسعارها اقل والسوق اليوم مفتوح.

وعن احتياجات سوق مار الياض قال ان السوق ينقصه الكافيتريا والمطاعم وهي قليلة جداً في مار الياض واعتبر ان الحمرا شارع سياحي اكثر من مار الياض لانه يحتوي على فنادق وسينما ومطاعم. وأشار الى ان مار الياض يحتوي على 5 مواقف للسيارات متفرعة في الشارع والجمعية تقدم للزبائن خرائط لارشادهم على الاماكن التي يستطيعون ركن سياراتهم فيها. وذكر ان شرطة بيروت تتساهل مع الزبائن في فترة الاعياد وتسمح لهم بركن سياراتهم خاصة في فترة السماء دون فرض محاضر عليهم.

اما مطلب الجمعية الرئيسي فكان تخفيف الكلفة التي تترق كاهل التاجر الذي يدفع فاتورة كهرباء باهظة وضريبة دخل وضمان اجتماعي وواضح ان المؤسسة يجب ان تكون مؤسسة كبيرة لتتمكن من تحمل هذه الاعباء لانه لا يستطيع تحمل هذه الضرائب حتى المؤسسات الكبيرة التي لديها ما يفوق العشرة والخمسة عشر موظفاً لا تستطيع تحمل هذه الضرائب.

اما تجاوب الدولة مع مطالب الجمعية فاشار حبيب انه كان سلمي ولا يردوا على مطالبهم.

لقد تحدثنا ايضاً عن موضوع حركة الشراء والقدرة الشرائية عند المستهلكين واعتبر ان الحركة موسمية ووصف حركة موسم الاعياد بالخفيفة اعتبر ان الذي يساعدهم هو وجود المصطافين العرب واللبناني المغترب الذي يأتي في فترة الصين ويحرك العدلة الاقتصادية.

واعتبر ان الحركة السياحية في لبنان تقتصر على 30 او 35 يوم في السنة وان البلد يحتاج لسياسة سياحية على مدار السنة مثل مصر التي تنشط سياحياً 12 شهر في السنة دون توقف.

كما استنتج ومن خلال سفره المستمر ان لبنان لم يعد موجود على قائمة الكثير من دول العالم التي تضع على لائحةها كل دول الشرق الاوسط باستثناء لبنان وذلك بسبب اهمال المسؤولين هذا الموضوع..

إنانا مكّي

3,4% من الناتج المحلي كلفة التدهور البيئي في لبنان

ماريا صراف (*)

بيروت الكبرى وما هو مقدر لطرابلس الكبرى، يقدر عدد وفيات الاشخاص قبل الوان كل سنة بسبب تلوث هواء المدن بحوالي 350 حالة، ثم ان هناك حالات أخرى من الالتهاب الرئوي المزمن وغيره من اشكال الامراض التنفسية تقدر بالالف. وتقدر كلفة المكثفات البارزة المتجمعة في اجواء بيروت الكبرى بحوالي 2, 0٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي تعيق نمو الاعصاب لدى الاطفال.

تلوث الهواء في الداخل: ثمة شكل اخر من اشكال التلوث غير معروف كغيره هو التلوث الذي يحدث داخل المنازل، فاستخدام وقود البيوماس للطبخ والتدفئة يتسبب في مشاكل تهدد الصحة، خاصة لدى النساء والصغار الذين يقضون نسبياً اوقاتاً داخل المنازل اكثر مما يقضيه الرجال والاولاد الآخرون. هذا، ولا تتوفر في لبنان بيانات حول مراقبة تلوث الهواء داخل المنازل. ولكن، استناداً الى معدل استهلاك البيوماس (نحو 3٪ من مجموع الوقود المستخدم)، يعتقد ان التلوث داخل المنازل في المناطق الريفية يمكن ان يتسبب في اضرار صحية تقدر كلفتها بحوالي 25 مليون دولار اميركي سنوياً، بسبب الالتهابات الحادة في المجاري التنفسية وبسبب امراض الانسداد الرئوي المزمنة وامراض القلب.

تدهور اليابسة والحياة البرية: ان الكثافة السكانية العالية، وانتشار البناء دون حسيب او رقيب او تخطيط على مدار سنوات طويلة، والتدهور البيئي الفطري، وعدم اعتماد الطول في الزراعة كلها تضع ضغوطاً قوية على اليابسة والحياة البرية المحدودة في لبنان. بالإضافة الى ذلك، هناك اكثر من 700 مقلع، وبعضها مهجور، قد قضت على مواطن الحياة والنبات واساعت الى القيمة الجمالية للاملاك المجاورة. بالإضافة الى اثر القضاء على الاحراج والمراعي في الحياة البرية، خاصة في اماكن السكن المؤقت للطبيير المهاجرة. وبينما يصعب اعطاء تقديرات شاملة لكلفة التدهور البيئي في هذه المجالات كافة، جرت محاولة للتخفيف على الاقل من هذه التكاليف. وقدر فوت الانتاجية الزراعية من تدهور التربة والطول بحوالي 60-90 مليون دولار اميركي سنوياً. وقدر تاثير اربعة مقلع فقط لم تجر إعادة تأهيلها في جبل لبنان على البيئة المحيطة باكثر من 10 ملايين دولار اميركي سنوياً. ويعود هذا الى تراجع اسعار الاراضي والشقق بسبب المنظر والاثر الجمالي الذي تركته هذه المقلع، ثم ان الضسارة في القيمة الاجمالية الناتجة من التدهور البيئي وحركة البناء الفوضوية في عاليه وكسروان والمتن في جبل لبنان وحده قدرت بما لا يقل عن 10 ملايين دولار اميركي سنوياً.

تدهور احوال المناطق الساحلية: ان اكثر من 50٪ من السكان يعيشون في المناطق الساحلية التي اصيب اكثرها بالتلوث (مياه الصرف البلدية غير المعالجة، والنفايات الصلبة المرمية عند الواجهة البحرية، وغير ذلك) والنمو العشوائي للمنشآت السياحية والاستراحات وصولاً الى الساحل، ويبلغ التدهور اشده في المناطق المحيطة ببيروت وجونية. والرقعة الوحيدة الكبيرة من الساحل التي لم تمتد اليها يد الاذى هي المنطقة الجنوبية من لبنان. وتشير التقديرات المتحفظة الى ان كلفة التدهور البيئي المقامة من خلال الخسائر في الوجهات الترفيهية المحلية والسياحة الدولية والبيئة تصل الى حوالي 115 مليون دولار اميركي سنوياً.

(*) خبيرة اقتصادية في الشؤون البيئية

ما هي كلفة الحصول على بيئة أنظف؟ بالنسبة لصانعي السياسات، غالباً ما يظل هذا السؤال بدون جواب، لأن البيئة تعتبر غير هامة، بل لان من الاسهل المقارنة بين تكاليف وفوائد المشاريع الملموسة مثل المطارات او الشبكات الكهربائية، أكثر من تقييم فوائد تنظيف المطامر او تغيير التشريعات الخاصة بالانبعاثات.

في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يقوم البنك الدولي بالتعاون مع برنامج المساعدة الفنية البيئية لمنطقة المتوسط بمساعدة الدول على وضع تقديرات افضل للتكاليف الاقتصادية الفعلية للتدهور البيئي.

هيكلية البرنامج واهدافه

ان كلفة برنامج التدهور البيئي، وهو حالياً قيد التطبيق في ثمانية بلدان من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (الجزائر، مصر، ايران، الاردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس)، تطوي على دراسة واسعة لاحوال البلد مع دورة تدريبية مصاحبة. والاهداف التي يرمي اليها البرنامج هي تقدير كلفة التدهور البيئي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، من اجل تعزيز القدرة المحلية للاقتصاد البيئي وتوفير مدخلات لتحديد الاولويات البيئية بين القطاعات.

خلاصة النتائج

في العام 2000، قدرت كلفة التدهور البيئي في لبنان ما بين 2, 8٪ و4٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً، مع تقدير بلغ متوسطه نحو 565 مليون دولار اميركي سنوياً، او 3, 4٪ من الناتج المحلي الاجمالي. إضافة الى ذلك، تقدر كلفة التّردّي البيئي العالمي بحدود 0, 5٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً.

تلوث المياه: ان تديني نوعية مياه الشرب وعدم توفر المرافق الصحية المناسبة لهما كلفتها بالنسبة للمجتمع في لبنان. ويقدر عدد الذين يتوفون سنوياً جراء الامراض المتصلة بالاسهال والعائدة الى عدم وجود مياه صالحة للشرب وسوء احوال الصرف الصحي والنظافة بحوالي 260 طفلاً (10٪ من اصل جميع وفيات الاطفال). كذلك، فان العوامل نفسها مسؤولة عن الامراض المعدية مثل الالتهابات الدودية والاسهال عبر المميت. هذا وتقاس الوفيات وانتشار الامراض من حيث سنوات العمر الضائعة، وخسارة الانتاجية، وكلفة المعالجة والرعاية. وإضافة الى التكاليف الصحية، يستهلك سكان لبنان كمية كبيرة من المياه المعبأة، بسبب الافتقار بان المياه التي توفرها البلديات متدنية النوعية. ومع ان بعض استهلاك المياه المعبأة له علاقة بالطعم وافضليات العيش، فان الكلفة المتعلقة بالتخوف من كون مياه البلديات متدنية النوعية تقدر بحوالي 90 مليون دولار اميركي سنوياً. يساهم هذا الاستهلاك ايضاً في تزايد الهدر في القناني البلاستيكية والزجاجية.

تلوث هواء المدن: رغم التمسك الكبير الذي طرأ على نوعية الهواء مثلاً، والاقدام مؤخرًا على منع استخدام زيت الديزل الخفيف كوقود في المركبات، فان تأثير تلوث الهواء في صحة الناس مازال كبيراً. واستناداً الى المتوسط السنوي لتركيز الجزيئات الدقيقة في هواء

شركة الاراضي والمشاريع العمرانية ش.م.ل دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس ادارة شركة الاراضي والمشاريع العمرانية ش.م.ل. بدعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع فيه ٢٠٠٥/٢/٢١ . وذلك في مركز الشركة في ميناء الحصن - مبنى نيو ستاركو - الطابق السادس ، بغية التداول في جدول الاعمال التالي :

- ١ - تلاوة تقارير مجلس الادارة ومفوضي المراقبة عن اعمال السنة المالية ٢٠٠٣
- ٢ - المصادقة على ميزانية الشركة الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٣-١٢-٢١ وعلى حسابات الارباح والخسائر العائدة للسنة المالية ٢٠٠٣ .
- ٣ - المصادقة على اعمال مجلس الادارة وبراء ذمة الرئيس واعضاء المجلس من اعمالهم الادارية لسنة ٢٠٠٣ .
- ٤ - اعطاء الرئيس واعضاء مجلس الادارة الترخيص المنصوص عنه بالمادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون التجارة .
- ٥ - تعيين مفوض مراقبة اساسي للسنة المالية ٢٠٠٤ وتحديد بدل اتعابه.
- ٦ - امور اخرى مختلفة .

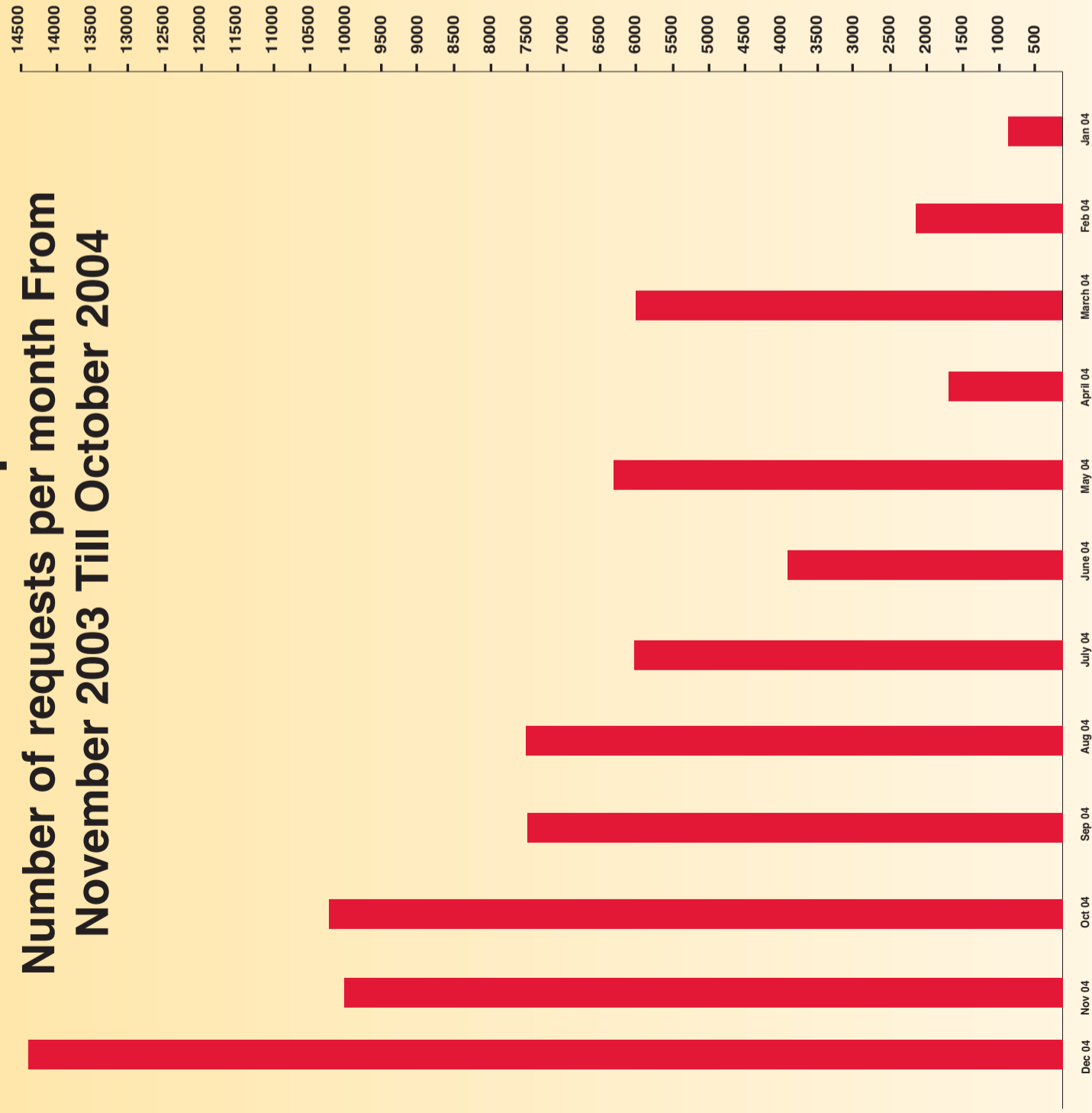
رئيس مجلس الادارة

visit www.immarwaktissad.com

feel free to send us your opinions, ideas and comments

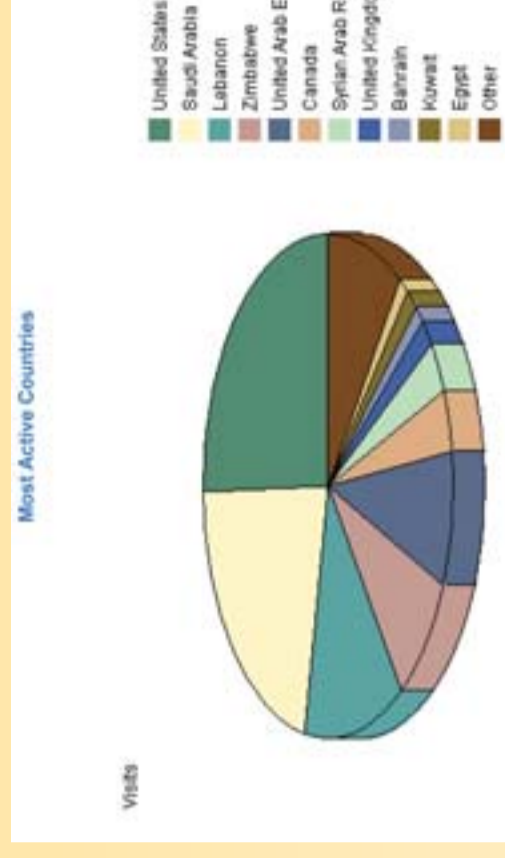
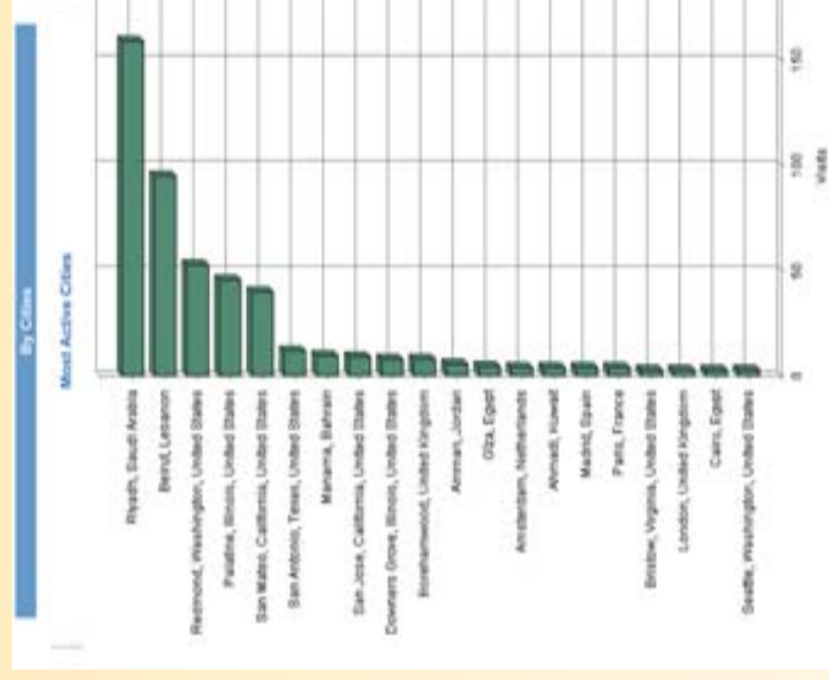
14349 requests in December

Number of requests per month From November 2003 Till October 2004



General Statistics

Hits	818
Average Hits per Day	21.11
Average Hits per Visit	3.147
Cached Requests	273
Failed Requests	45
Page Views	1.04
Average Page Views per Day	24
Average Page Views per Visit	3.36
Visits	4.03 MB
Average Visits per Day	9.57 KB
Average Visitor Stay Length	262.12 KB
Bandwidth	
Average Bandwidth per Day	
Average Bandwidth per Hit	
Average Bandwidth per Visit	



Most Active Countries

Country	% of Total Hit #	% of Total Visit #	% of Total Bandwidth
1 United States	19.92%	25.34%	17.10%
2 Saudi Arabia	5.82%	21.80%	7.70%
3 Lebanon	14.50%	12.94%	12.70%
4 Zimbabwe	13.32%	8.58%	11.51%
5 United Arab Emirates	6.10%	8.58%	7.30%
6 Canada	3.09%	3.95%	3.66%
7 Syrian Arab Republic	2.54%	3.27%	3.11%
8 United Kingdom	2.99%	1.77%	3.45%
9 Bahrain	3.77%	1.36%	5.67%
10 Kuwait	2.65%	1.36%	3.31%
11 Egypt	3.28%	1.23%	2.70%
12 Israel	1.87%	1.09%	1.36%
13 France	5.05%	1.09%	4.74%
14 Jordan	1.31%	0.95%	1.74%
15 Spain	0.53%	0.82%	0.77%
16 Germany	1.37%	0.82%	2.07%
17 Palestinian Territory, Occupied	0.83%	0.68%	0.68%
18 Sweden	2.37%	0.68%	2.02%
19 Sudan	0.74%	0.54%	0.79%
20 Netherlands	1.57%	0.54%	1.43%
21 Algeria	1.03%	0.41%	0.85%
22 Italy	1.24%	0.27%	1.37%
23 Russian Federation	0.74%	0.27%	1.21%
24 Tunisia	0.52%	0.27%	0.45%
25 Belgium	1.45%	0.27%	1.00%
26 Guatemala	0.25%	0.14%	0.19%
27 Unknown	0.01%	0.14%	0.04%
28 China	0.01%	0.14%	0.06%
29 Oman	0.36%	0.14%	0.30%
30 Ukraine	0.01%	0.14%	0.01%
31 Australia	0.06%	0.14%	0.36%
32 Switzerland	0.22%	0.14%	0.18%
33 Morocco	0.26%	0.14%	0.19%
Average	3.03%	3.03%	3.03%

رئيس مجلس الوزراء في عرض شامل للأداء الاقتصادي السوري: إجراءات الحكومة لعام 2004 ستعكس مستقبلا على تحسين الصادرات غير النفطية

قدم رئيس مجلس الوزراء السوري محمد ناجي عطري في اجتماعه مع أعضاء مؤتمر الجبهة الوطنية التقدمية عرضاً اقتصادياً شاملاً لعام 2004 تناول فيه واقع الأداء الاقتصادي في مختلف القطاعات السورية مطلاً من خلال عرضه لأرقام هذا الأداء وواضحا يده على نقاط القوة والضعف وسبل معالجتها والمحاولات التي بذلتها الحكومة خلال عام 2004 لتحقيق غايتها في رفع مستوى العمل الاقتصادي في سورية، معتبراً أن تشييل مشاريع بنحو 4 مليارات دولار أميركي على قانون الاستثمار رقم 10/ بعد خطوة في تحقيق الهدف من تعميق الهيكل الصناعي السوري مشيراً إلى أن ارتفاع الصادرات السورية بنحو 10% على عام 2003 وارتفاع عدد طلبات الترخيص للمصارف الخاصة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 3% وانخفاض معدل النمو السكاني إلى 2,5% أدلة على النمو الإيجابي الحقيقي في الاقتصاد السوري وإن كان دون المعدلات المرغوبة.

تشير البيانات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يقدر أن يبلغ عام 2004 وبالإسعار الجارية حوالي 1102 مليار ل.س. وبزيادة قدرها 4,7% عن عام 2003، في حين يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الثابتة بحوالي 2,3% عما كان عليه في عام 2003 والذي بلغ 1053 مليار ل.س. إن معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الثابتة والبالغ 3,2% يعني أن الزيادة في الدخل الفردي ستكون محدودة وحوالي 0,75%.

لقد ساهم قطاع الزراعة بحوالي 24,6% من الناتج المحلي الإجمالي وساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بحوالي 19% في حين تدنت مساهمة الصناعات التحويلية إلى 9,2% نتيجة

لتندي أداء هذا القطاع من جهة والتسعر الإداري من جهة أخرى. أما قطاع الخدمات فمن المتوقع أن يسهم في عام 2004 بنسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل عام يمكن القول إن قطاعات الإنتاج السلعي ستسهم بحوالي 53,5% من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن تسهم القطاعات المساعدة للإنتاج بحوالي 46,5%. ومن خلال البيانات المتاحة وبالإسعار الجارية التي أمكن الحصول عليها يمكن بيان ما يلي:

أولاً - الإنتاج المحلي الإجمالي يتوقع أن تصل قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية في نهاية عام 2004 إلى 1989 مليار ل.س، أسهم القطاع العام بـ 44,7% مقابل 55,3% للقطاع الخاص، وبمقارنة إنتاج عام 2004 مع 2003 يتضح أن نسبة الزيادة في قيمة إنتاج القطاع العام قد بلغت 13,3% حيث ارتفعت من 785 مليار ل.س في عام 2003 إلى 889 مليار ليرة سورية في عام 2004 أما إنتاج القطاع الخاص فقد ازدادت قيمته بنسبة 4,1% بين العامين المذكورين حيث ارتفعت من 1057 مليار ليرة سورية في عام 2003 إلى 1100 مليار ليرة سورية في عام 2004 أما مجموع قيمة الإنتاج في الاقتصاد الوطني (العام والخاص) فقد بلغت نسبة الزيادة بين العامين المذكورين 8% حيث ارتفعت من 1842 مليار ليرة سورية في عام 2003 إلى 1989 في عام 2004.

وبمقارنة إنتاج عام 2004 مع عام 2000 وهي سنة أساس النطة الخمسية التاسعة يتبين أن وسطي معدل الزيادة السنوي في قيمة الإنتاج الإجمالي بلغ 6%، وقد كان وسطي معدل النمو خلال الفترة المذكورة 3,9% في القطاع العام و8,7% في القطاع الخاص.

وبمقارنة إنتاج عام 2004 مع عام 2000 وهي سنة أساس النطة الخمسية التاسعة يتبين أن وسطي معدل الزيادة السنوي في قيمة الإنتاج الإجمالي بلغ 6%، وقد كان وسطي معدل النمو خلال الفترة المذكورة 3,9% في القطاع العام و8,7% في القطاع الخاص.

وبمقارنة إنتاج عام 2004 مع عام 2000 وهي سنة أساس النطة الخمسية التاسعة يتبين أن وسطي معدل الزيادة السنوي في قيمة الإنتاج الإجمالي بلغ 6%، وقد كان وسطي معدل النمو خلال الفترة المذكورة 3,9% في القطاع العام و8,7% في القطاع الخاص.

ومن خلال البيانات الواردة فيما زال قطاع الزراعة يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي، حيث بلغت نسبة مساهمته 21% (3,5% قطاع عام و7,94% قطاع خاص) ثم قطاع الصناعات الاستخراجية 13,4% (99% قطاع عام و1% قطاع خاص) ثم قطاع التجارة 11,6% (1,16% قطاع عام و9,83% قطاع خاص)، ثم قطاع الخدمات 11,6% (6,73% قطاع عام و4,26% قطاع خاص)، ثم قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي أسهم بنسبة 11,2% (8,26% قطاع عام و3,27% قطاع خاص)، أما بقية القطاعات الأخرى فقد أسهمت بنسبة 10,8% (56% قطاع عام و44% قطاع خاص).

ثانياً - مستلزمات الإنتاج: من المتوقع أن تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج في عام 2004 حوالي 881 مليار ل.س يسهم القطاع العام بنسبة 48,8% منها والقطاع الخاص بنسبة 51,2% وبمقارنة قيمة مستلزمات الإنتاج في عام 2004 مع ما كانت عليه في عام 2003، يلاحظ أن هناك زيادة في قيمة المستلزمات تصل إلى 12,4% وهي أعلى من الزيادة في قيمة الإنتاج والتي كانت 8%.

وفي القطاع العام كانت نسبة الزيادة في قيمة المستلزمات 19,5% مقابل زيادة في الإنتاج بلغت 13,3% وفي القطاع الخاص كانت نسبة الزيادة 5,8% مقابل زيادة في قيمة الإنتاج بلغت نسبتها 4,1% الأمر الذي يعني أن الزيادة في قيمة المستلزمات كانت أعلى من الزيادة في قيمة الإنتاج وبالتالي فإن نسبة الزيادة في قيمة الناتج ستكون أقل من الزيادة في قيمة الإنتاج.

وقد شكلت مستلزمات قطاع الصناعات التحويلية 44% من مجمل المستلزمات (3,65% في القطاع العام و34,7% في القطاع الخاص) وجاءت

2004.. أرقام ودلالات

ان عرض بعض الأرقام عن جانب مهم من الحياة الاقتصادية، التي تأتي في سياق حصيلة العام 2004 وما أفرزه من أرقام قد تلاقي الرضا في بعض المواقع أو عدم الرضا الذي يصل إلى حد الاستهجان في مواقع أخرى، وسيقتصر العرض على العديد من الأرقام لمجموعة من المؤشرات والقطاعات التي تشير إلى جانب هام من الحقائق الاقتصادية للعام المنصرم مع الإشارة إلى احتمال وجود فوارق بين هذه الأرقام وأخرى معلقة من جهات مختلفة.

يقدر الناتج الإجمالي المحلي عام 2004 حوالي 1102 مليار ليرة سورية بالإسعار الجارية.

يقدر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1989/ مليار ليرة. - حقق قطاع الصناعة الاستخراجية زيادة في الناتج بلغت حوالي 14,6% مقارنة مع العام 2003.

- ارتفع عجز الناتج في الصناعة التحويلية من 9/ مليارات عام 2003 إلى 39/ مليار ليرة سورية في العام 2004.

- ازداد ناتج قطاع الكهرباء والماء والغاز من 143,3/ ملايين ليرة عام 2003 إلى 145,13/ مليون ليرة عام 2004. أي بزيادة 1,0%.

- وازداد ناتج قطاع التجارة بنسبة 7,7%.

- حقق قطاع الزراعة والري زيادة في الناتج بلغت حوالي 22% عن الناتج المخطط للعام 2004، وزيادة قدرها 22,2% عما تحقق في العام 2003.

- وازداد ناتج قطاع المال والتأمين والعقارات بنسبة 3,7% وفي قطاع المواصلات والنقل والتخزين بنسبة 7%.

- يساهم القطاع الصناعي بنسبة 7,6% من الناتج المحلي الإجمالي وفق وسطي زيادة النمو خلال السنوات العشر الأخيرة 5%.

- يستخدم القطاع الصناعي 30% من قوة العمالة 90% منهم في القطاع الخاص.

- تسهم الصناعة التحويلية بنسبة 20% في إجمالي الصادرات -بلغت نسبة تنفيذ المشاريع المشملة بقانون الاستثمار 10/ 34% عدداً و15% رأس المال خلال السنوات العشر الأخيرة.

- 1% نسبة الاستثمار الأجنبي في الصناعة من مجمل الاستثمارات الصناعية المنفذة وفق قانون الاستثمار.

- بلغ عدد فرص العمل الموفرة في 2004 في القطاعين العام والخاص 166 ألف فرصة عمل.. ومعدل البطالة ثبت عند 11%.

- نمت انتاجية العامل خلال 2004 بنسبة 7,0%.

- يقدر الاستثمار الإجمالي بالإسعار الجارية في 2004 بحوالي 241 مليار ليرة سورية منها 155 ملياراً للقطاع العام و86 ملياراً للقطاع الخاص.

- يقدر حجم الصادرات السلعية في 2004 بحوالي 305/ مليارات ليرة سورية

- تراجع الاعتماد على الصادرات النفطية من 69% لعام 2003 إلى 62% عام 2004.

- بلغت قيمة المستوردات المحلية في 2004 نحو 286 مليار ليرة سورية وزادت عن عام 2003 بنسبة 26% وحصة القطاع الخاص من هذه المستوردات 74%.

مشروع المرسوم التشريعي لإنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (2)

ج- يعتبر أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة المديرين والشركاء المتضامسون والموظفون المعينون لدى الشخص الاعتباري المخالف مسؤولين عن المخالفة ما لم يثبت عدم علمهم بتكليفها. المادة: 19\ تعتبر المعلومات غير المعلنة التي يطالع عليها أعضاء المجلس وموظفو الهيئة سرية وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية الا انه يجوز للمجلس ولاسباب مبررة الكشف عن المعلومات التي يراها ضرورية لحماية المستثمرين. المادة: 20\ مع مراعاة القوانين والانظمة النافذة على الجهات العامة وغيرها تزويد الهيئة بالوثائق والمعلومات التي تطلبها لأغراض القيام بواجباتها وفقاً لاحكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة: 21\ أ- تخضع حسابات الهيئة بعد تدقيقها من مدقق الحسابات المعتمد من قبل الهيئة لمراجعة الجهاز المركزي للرقابة المالية الذي يرفع تقريراً بذلك لرئيس مجلس الوزراء.

ب- يتم ابراء ذمة رئيس وأعضاء المجلس المفوضين بعد اقرار نتائج الميزانية والحسابات الختامية من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية خلال مدة لا تزيد عن سنتين من انتهاء مدة عضويته.

المادة: 22\ يصدر مجلس المفوضين التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم التشريعي خلال فترة اقصاها سنة بعد تسمية أعضاء المجلس.

اصدار او تداول او انتقال ملكية الأوراق المالية او أي ممارسة محظورة او تضليل اعلامي فيما يتعلق بالانشطة والاعمال المرخص لها من قبل الهيئة.

المادة: 18\ أ- مع عدم الاخلال بآية عقوبة اشد منصوص عنها في القوانين والانظمة النافذة يعاقب كل من يخالف هذا المرسوم او الانظمة او التعليمات او القرارات الصادرة بمقتضاه بغرامة مالية تحددها الهيئة على ان يراعي متطلبات المصلحة العامة وحجم الضرر الناتج عن المخالفة في فرض هذه الغرامات ومقدارها ويحق للجهة او الشخص الذي فرضت عليه الغرامة الاعتراض لدى المجلس خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين كما يحق للمجلس اعادة المخالفات المرتكبة الى القضاء.

ب- مع عدم الاخلال بآية عقوبة اشد منصوص عليها في القوانين والانظمة النافذة يعاقب بالاضافة الى الغرامة المالية بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات لكل من ارتكب المخالفات المنصوص عليها في الفقرات 5 و6 و9 و11 و12 من المادة السادسة عشرة من هذا المرسوم على ان يجوز الاكتفاء بالغرامة المالية في حالة كانت المخالفة للمرة الاولى او في حال قام المخالف بايداع مبلغ كاف لدى صندوق الهيئة يغطي الغرامات التي قد يتحكم بها ويتعين في هذه الحالة ان لا تقل الغرامة عن ضعف الربح الذي حققه او ضعف الخسارة التي تجنبها المخالف من جراء هذه المخالفة.

معنوية او افشاء هذه المعلومات لغير مرجعه المختص والقضاء. 6- بث وتوزيع الشائعات او اعطاء معلومات او بيانات غير صحيحة او مضللة حول اي ورقة مالية بغرض التأثير على سعرها او سمعة الشركة المصدرة لهذه الورقة.

7- تصديق مدقق الحسابات او المحاسب على بيانات مالية غير صحيحة او مضللة او مخالفة للمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق المعتمدة.

8- اعتماد تحاليل مالية مغرية تتعارض مع المركز المالي للشركة والقناعات الحقيقية لمكتب الاستشارات المالية.

9- بيع او التصرف باوراق مالية دون تفويض خطي من مالكيها او دون وجود اتفاقية تخوله لذلك.

10- عدم توزيع نشرة الاصدار المعتمدة من الهيئة على جمهور المستثمرين.

11- مخالفة التعليمات الصادرة عن الهيئة بشأن طبيعة المعلومات والبيانات الواجب تضمينها في نشرة اصدار الأوراق المالية.

12- بيع اوراق مالية دون نشرة اصدار معتمدة من قبل الهيئة.

13- تقديم اي خدمات مالية او استثمارية او وساطة مالية مرتبطة بالأوراق المالية دون الحصول على ترخيص او قبل اعتمادها من الهيئة.

14- اي خداع او تدليس او تلاعب او تضليل يتعلق بنشاط

اي تحقيق او تفتيش او تدقيق لتحديد ما اذا كان اية جهة او اي شخص قد ارتكب مخالفة او اتخذ اجراءات تحضيرية تؤدي الى ارتكاب مخالفة لاي من احكام هذا المرسوم التشريعي والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة ويحق للهيئة تدقيق الوثائق والقيود والسجلات العائدة لاي جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة واشرافها والحصول على نسخ من اي منها والتفتيش عليها باشعار مسبق او بدونه.

المادة: 17\ تعتبر مخالفة لاحكام هذا المرسوم التشريعي كل ما يلي:

1- مخالفة الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الهيئة بموجب هذا المرسوم التشريعي.

2- عدم استجابة اي شخص او جهة خاضعة لرقابة الهيئة واشرافها بتقديم الوثائق او المستندات اللازمة خلال المدد والمهل المحددة.

3- تقديم معلومات او بيانات غير صحيحة او مضللة في اي من الوثائق او المستندات المقدمة للهيئة.

4- عرض اوراق مالية او بيعها بالاستناد الى بيانات او معلومات غير صحيحة او مضللة سواء فيما يتعلق بالحقوق والمزايا التي تمنحها هذه الأوراق او حول طبيعة النشاط والاوضاع المالية للشركات المصدرة لهذه الأوراق.

5- استغلال شخص ما بحكم وظيفته او مركزه لمعلومات داخلية او سرية تتعلق باوراق مالية لتحقيق مكاسب مادية او

المادة: 11\ أ- يقوم نائب الرئيس بوظائف الرئيس ومهامه في حالة غيابه على وجه قانوني او شغور مركزه.

ب- للرئيس الحق بتفويض بعض صلاحياته لعضو اخر من أعضاء المجلس او لاي موظف في الهيئة على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة: 12\ أ- يجتمع المجلس بناء على دعوة رئيسه او بطلب من غالبية اعضائه مرة كل شهر على الأقل.

ويشترط لاعتبار الاجتماع قانونياً حضور خمسة من اعضائه على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه.

ب- تتخذ قرارات المجلس باغلبية الاصوات وفي حال تساوي الاصوات يرجح جانب الرئيس.

ج- يحدد النظام الداخلي للهيئة شرط عقد اجتماع المجلس ومتطلباته بما في ذلك الدعوة للاجتماع.

المادة: 13\ أ- يكون للهيئة موازنة مستقلة بحيث تبدأ السنة المالية من اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الاول.

ب- تحتفظ الهيئة باحتياطي عام يعادل ضعف اجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة، يتم تكوينها من الفائض من مواردها بعد اقتطاع جميع النفقات الرأسمالية والجارية التي تحتجها الهيئة على ان تؤول المبالغ الزائدة عن هذا الاحتياطي الى وزارة المالية.

ج- اذا وقع عجز في ميزانية

المادة: 15\ يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن اعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة وذلك خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية.

المادة: 16\ يحق للهيئة اجراء

مصر تدخل اتفاقية «الكوز» لمناطق الصناعة الدولية ويتوقع ان تزيد صادراتها عبرها من 25 مليون دولار الى 125 مليون

الكونغرس الاميركي يرفع الانفاق على العمليات الخارجية بمعدل 13% عن العام الماضي

خصصت ميزانية العام المالي الحالي (2005) للولايات المتحدة مبلغ 19,8 الف مليون دولار للعمليات الخارجية حيث ستحصل كل من وزارة الخارجية ومجلس ائمة الاذاعات الدولية بموجب هذا القانون على 8,8 مليارات دولار. اما الوكالة الاميركية للتنمية الدولية سيكون نصيبها 4,2 مليارات دولار وهناك مبلغ 1,8 مليار دولار للمساهمات المقدمة للمنظمات الدولية والانشطة الدولية الخاصة بحفظ السلام. كما انه سوف يخصص مبلغ بقيمة 600 مليون دولار لتغطية تكاليف التوسع في البث الدولي للاذاعات المرئية والمسموعة المملوكة للحكومة الاميركية والموجهة الى منطقة الشرق الاوسط. كما رصد مبلغ 1,5 مليار دولار لحساب تحدي اللفية الجديد، وهو برنامج حكومي للمعونة الاضافية صمم خصيصا لمكافأة الدول التي تحرز تقدما ملموسا في مجال حقوق الانسان وانشاء الديمقراطية ونظام الاسواق الحرة.

كما ان هناك مبلغ 2,3 ملياري دولار لمكافحة مرض فقدان المناعة المكتسبة / الايدز. مبلغ بقيمة 2,22 ملياري دولار للمساعدات العسكرية المقدمة لاسرائيل ومبلغا اخر بقيمة 360 مليون دولار للمساعدات الاقتصادية المقدمة لذلك البلد- هذه المبالغ تتوافق مع طلب الرئيس الاميركي لها- كما خصص مبلغ 1,8 الف مليون دولار لمصر مقسمة على الشكل التالي 1,3 الف مليون دولار للمعونة العسكرية و535 مليون دولار للمساعدة الاقتصادية.

مبلغ 403 مليون دولار للمساعدة الانسانية المقدمة الى السودان و75 مليون دولار للمساعدة في تجهيز ومساندة قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي. وهناك مبلغ 441 مليون دولار للبرامج الدولية لتنظيم الاسرة. كما ان هناك مبلغ 4,2 مليارات للبرامج الدبلوماسية والقنصلية وستمول هذه الاعتمادات مبلغ 4,2 مليارات - الانشطة الدبلوماسية المستجدة في هايتي وليبيا وافغانستان.

السنة المالية الاميركية لعام 2005 قد بدأت في 1 تشرين الاول 2004 وتنتهي في 30 ايلول 2005. وكانت حصة الشرق الاوسط منها 5 مليارات دولار تحظى بمبادرة الشراكة الاميركية - الشرق اوسطية منها بمبلغ 75 مليون دولار. حيث ترمي هذه الشراكة الى تعزيز رؤيا الرئيس بوش الخاصة باقامة منطقة تجارة حرة شرق اوسطية بحلول العام 2013.

وكما يحدث سابقا فان لاسرائيل ومصر حصة الاسد من هذه المساعدات نتيجة اتفاقية كامب ديفيد التي توصل اليها في العام 1978 والتي اسفرت عن اتفاقية سلام بين الدولتين. وتسمح الشروط المتعلقة بالمساعدات العسكرية لاسرائيل بانفاق ما يصل الى 580 مليار دولار على شراء معدات دفاعية او الاستثمار في الابحاث مليا في اسرائيل كما تمت الموافقة على تخصيص مبلغ 50 مليون دولار سنويا لتمويل اعادة توطين اللاجئين من دول الاتحاد السوفياتي السابق و«دول اخرى تشهد منا» في اسرائيل. اما الاردن والتي كانت ثاني دولة عربية توقع اتفاقية سلام مع اسرائيل فستلقى مبلغ 250 مليون دولار على شكل مساعدات اقتصادية و206 مليون دولار كمساعدات عسكرية. وستلقى لبنان 35 مليون دولار بشرط انفاق 4 ملايين منها على المنح الدراسية وتوفير دعم عام للمؤسسات التعليمية وستلقى تونس 10 ملايين دولار كمساعدة عسكرية.

انشاء مناطق «الكوز» سيكون خطوة مهمة نحو تغيير المناخ في الشرق الاوسط. لكن الغريب في الامر ان تقرير وفد فريق من الكونغرس لتقييم الفرص والامكانيات التجارية في الشرق الاوسط الصادر في 24 تشرين الثاني من عام 2004 يشير الى ما يلي بالنسبة لمصر «لا يبدو ان لدى مصر شعورا بالالاح فيما يتعلق بتوقيت التفاوض حول اتفاقية للتجارة الحرة ويبدو بدلا من ذلك انها تعتمد على حجمها في المنطقة وعلى علاقتها مع الولايات المتحدة وعلى اهميتها الاستراتيجية.» اما رأي الوفد بالنسبة لاتفاقيات «الكوز» فقد كان «من المؤسف ان مصر انتظرت كل هذه المدة للاستفادة من عملية المناطق الصناعية المؤهلة، حيث ان انتهاء مفعول اتفاقية الالياف المتعددة في الاول من كانون الثاني من عام 2005 يعني ان اي فوائد تتحقق من ذلك قد تتجاوزها المهيمنة الاسيوية». لكنه رغم هذا فان الولايات المتحدة قد رحبت بهذه الاتفاقية!!

الا انه وفقا لجريدة Jeurusalem Post تاريخ 14 كانون الاول الماضي فان الصادرات الاسرائيلية لمصر- من خلال «الكوز» سوف تصل الى ما يقرب 125 مليون دولار في السنوات القليلة القادمة بينما كانت سابقا 25 مليون دولار في كل سنة منذ اندلاع الانتفاضة وسوف تكون حصة اسرائيل 117,000 دولار من كل مليون دولار من صادرات منطقة «الكوز» وان المفاوضات السرية حول منطقة «الكوز» كانت قد بدأت بتاريخ حزيران 2003 والان تعد واحدة من اهم مقاييس بناء الثقة فيما بين رئيس الوزراء اربيل شارون والرئيس حسني مبارك بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

من الجدير ذكره بان مناطق «الكوز» الاردنية ساعدت على خلق فرص عمل جديدة لكن بشكل اساسي لليد العاملة الاسيوية الرخيصة وجذب الاستثمارات من الهند والصين فهل ستكون مناطق «الكوز» المصرية مشابهة للاردنية؟! وهنا يبقى السؤال قائما هل فعلا هي اتفاقيات اقتصادية بحتة؟! احمد ديركي

الداخلية الى اسرائيل بمعدل 50% وسيواصل الجانبان تخفيض الرسوم الجمركية بينهما تدريجيا حتى الاعفاء عام 2010. وعلى سبيل الذكر فقد بلغت الصادرات الاسرائيلية الى الاردن 30 مليون دولار عام 2003. باستثناء صادرات مناطق «الكوز» والتي قدرت بمبلغ 60 مليون دولار، بينما الصادرات الاردنية الى اسرائيل فقد قدرت بمبلغ 17 مليون دولار.

كما ان الرئيس جورج بوش كان قد اطلق رؤيته الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة اميركية الشرق الاوسط في ايار عام 2004 والتي تكون قد استكملت في عام 2013 ترمي هذه المنطقة الى العمل مع البلدان في الشرق الاوسط تدريجيا لزيادة التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة ومع الاقتصاد العالمي. وكان الرئيس الاميركي قد عبر عن وجهة النظر هذه من خلال خطابه الذي القاها في 9 ايار من عام 2003 في مدينة كولومبيا في ولاية كارولينا الجنوبية وجاء بالنص «ولهذا فاني اقترح تأسيس منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط خلال عقد من الزمن لضم الشرق الاوسط الى دائرة موسعة من الفرص لادخال الامل الى قلوب الناس الذي يعيشون في تلك المنطقة».

وقد تم حتى تاريخه تنفيذ: - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل (سارية المفعول منذ 1985) - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والاردن (سارية المفعول) - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب انتهت المفاوضات حولها في 2 اذار من عام 2004. - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين. انتهت المفاوضات عليها في 27 ايار من عام 2004.

وهكذا تدخل اتفاقيات «الكوز» لتكون هي مركز توسيع جميع هذه الاتفاقيات وما حدث اخيرا في مصر حيث المقرر ان يتم انشاء مناطق صناعية مؤهلة في القاهرة والاسكندرية ومنطقة قناة السويس حول مدينة بور سعيد ما هو الا دليل اخر على تطبيق رؤية مشروع «الشرق الاوسط الكبير» حيث قال نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمات ان الاتفاق - على

انتهى عام 2004 بتوقيع اتفاقية الكوز، بين مصر واسرائيل والذي اعتبره البعض بانه اهم حدث بين هاتين الدولتين منذ توقيعهما اتفاقية كامب ديفيد، مع العلم ان توقيع هذه الاتفاقية - الكوز - ما هو الا نتيجة منطقية لمعاهدة كامب ديفيد. الفرق الوحيد بينهما ان اتفاقية كامب ديفيد هي «اتفاقية سلام» بين هاتين الدولتين واتفاقية «الكوز» هي اتفاقية اقتصادية لتكريس هذا السلام المفترض. هكذا تكون اتفاقية «الكوز» عبارة عن ملحق تجاري لتطبيق مشروع «الشرق الاوسط الكبير» والذي كان سابقا يعرف بمشروع «الشرق اوسطية». مهما تغيرت التسميات يبقى الجوهر واحد. فقد وقعت اتفاقية «التجارة الحرة» (FTA) ما بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية عام 1985 ووفقا لهذه الاتفاقية فانه يسمح للمصنوعات الاسرائيلية دخول الاسواق الاميركية من دون قيود جمركية.

في عام 1996 وافق الكونغرس الاميركي على السماح بانشاء ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة «الكوز» لتشجيع التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والدول المجاورة لها، وذلك بغية تطوير اتفاقية ITA الموقعة عام 1985، فكان الاردن اول من استفاد من هذه الفرصة وانشاء اول منطقة صناعية مؤهلة «كوز» عام 1999. بالنسبة لاسرائيلين فان مناطق «الكوز» المنشأة في الاردن وحاليا سوف تنشأ في مصر قد ساعدتها على التخلص من اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة في الداخل حيث كان هناك ما يقرب 25,000 عامل فلسطيني يعملون في قطاع النسيج وحده. ومنذ عام 2000، مع نشوء مناطق «الكوز» على الحدود بدأت العديد من الشركات الاسرائيلية البحث عن اليد العاملة الارخص حيث وجهت نشاطاتها من الضفة وغزة الى الاردن فاليد العاملة الاردنية ارخص بما يقرب 50% من اليد العاملة الفلسطينية.

كما تم توقيع اتفاقية تجارة معدلة بين البلدين - الاردن واسرائيل، يبدأ تطبيقها في بداية عام 2005 وبموجب هذه الاتفاقية يتم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاسرائيلية الداخلة الى الاردن بمعدل 33% وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاردنية

نمو الطلب في الدول النامية مقابل تراجع للدول الصناعية

تقرير الطاقة الدولي: استهلاك العالم سيزيد 54% حتى عام 2025

على نمو الولايات المتحدة. ويتوقع نمو الناتج في المسبك بمعدل 3,9% سنويا من عام 2004 وحتى 2025. نمو الناتج في وروبا الشرقية من المتوقع ان يكون بنسبة 2% بين عام 2001 و 2025 وهو اقل بنسبة نقطة كاملة من معدل نسبة النمو السنوي المتوقع للناتج الاميركي لذات الفترة. اليابان والتي تعد ثاني اكبر اقتصاد له في العالم، فان نسبة نمو الناتج المتوقعة 1,7% سنويا من عام 2001 وحتى 2025.

العالم النامي

معظم النمو في النشاط الاقتصادي للعالم ما بين الاعوام 2001 و 2025 من المتوقع لها ان تحدث في دول آسيا الناشئة حيث الناتج المناطقي من المتوقع له ان ينمو بمقدار 5,1% سنويا. تتوقع (IEO 2004) نسبة نمو سنوي تقارب 6% في الفترة ما بين 2001 و 2025 في الصين، والتي تعد اكبر اقتصاد نامي في آسيا. النمو الاقتصادي في الصين من المتوقع له ان يكون الاعلى من بين اقتصاديات العالم حتى عام 2025، مركزا على حصة الناتج العالمي، فمن المتوقع للصين ان تكون ثالث اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان. بينما يتوقع معدل النمو السنوي للناتج في الهند 5,2% ما بين الاعوام 2001 و 2025 اما في البرازيل ما بين 2005 و 2010 فيتوقع ان تحققا نمو سنويا بنسبة 3,9%.

بالنسبة لعام 2004 فان الجهود المبذولة والموجهة نحو مشاكل العراق مازالت توفر سقفا اعلى لنمو الناتج الحقيقي لمنطقة الشرق الاوسط حيث سوف يبلغ ما يقرب 3,7% مرتفعا الى ما نسبته 4,1% عام 2005 والمتوقع له ان يبقى على هذا النحو حتى عام 2010.

الاقتصادي المتزايد في المنطقة، ويتوقع ان تنخفض نسبة استهلاك الطاقة للقطاع الصناعي للناتج المحلي بذات نسبة الدول الصناعية. تقود الصين الدول النامية من ناحية النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة الصناعية. فكل من صناعة الطاقة المكثفة، الحديد والصلب والكيماويات، من المتوقع ان تزداد وتزويد الاسواق الخارجية. مع ارتفاع مستوى الحياة في الصين فان ناتج الصناعات الخفيفة للطاقة المكثفة سوف يرتفع بشكل اكبر بغية تلبية النمو المتزايد على البضائع المستهلكة.

توقعات الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي هو احد اهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للتغيرات في استهلاك العالم للطاقة. ان نبوءات IEO 2004 بالنسبة لنمو اقتصاد المناطق، مقاس على الناتج المجمع على الدولار الحقيقي لعام 1997، هو محدد طلب الطاقة المناطقي.

العالم الصناعي

لقد بدأ الاقتصاد الاميركي بالتحسن بعد العديد من العثرات في السنوات الثلاث الماضية. في الفترة المتوسطة فانه من المتوقع ان ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بمعدل 3,2% ما بين الاعوام 2005 و 2010 ونمو ابطأ 2,8% سنويا - ما بين الاعوام 2010 و 2025. مع تحسن الاقتصاد الاميركي فانه من المتوقع للاقتصاد الكندي ان يتحسن وتبلغ نسبة نموه 3,0% لكل عام فيما بين اعوام 2005 و 2010 ونسبة 2,5% سنويا فيما بين اعوام 2010 و 2025. اما النمو المستقبلي لاقتصاد المكسيك فهو يعتمد بشكل اساسي

لهما ان يخسرا حصتهما في هذا السوق - سوق الطاقة الكهربائية- القطاع الصناعي في الدول الصناعية. استولت الدول الصناعية نصف كمية كل الطاقة المستهلكة في القطاع الصناعي في العالم بجمعه في عام 2001 وكانت حصة الولايات المتحدة من هذا الاستهلاك تمثل نصف ما استهلكته الدول الصناعية. من ناحية اخرى الدول الصناعية تستخدم اقل طاقة لكل دولار من GDP مما تفعله دول في EE/FSU والمناطق النامية. اسباب الاختلاف هذه تتضمن اكثر من عملية صناعية كثافة كفاءة ومزج ناتج الصناعة الاكثر وزنا باتجاه قطاعات تكثيف اللطاقة في الاقتصاديات الصناعية على سبيل المثال فقد شهدت الولايات المتحدة انخفاضا في ناتج مجمل قيمة الحصة الصناعية بشكل ثابت منذ العقد المنصرمين، بينما كان هناك ارتفاع في قطاع الخدمات (متضمنا القطاع التجاري). هذا المنحى العام مستمر. على قاعدة عما هي عليه في دول EE/FSU والدول النامية.

من المتوقع حدوث تطورات مماثلة في بلدان صناعية اخرى كنمو متزايد باتجاه اقل للطاقة المكثفة للنشاط الصناعي. على سبيل المثال العديد من صناعات اليابان الثقيلة تخفض ناتجها بينما ازدياد الطلب على مواد الطاقة المكثفة يلبي بواسطة الاستيراد من الصين ودول اسويوية اخرى.

الدول النامية

استهلاك الطاقة الصناعية في الدول النامية كان تقريبا 40% من استهلاك القطاع الصناعي في العام في عام 2001 ويتوقع ان ترتفع الى حد نصف استهلاك طاقة القطاع الصناعي في عام 2025 كنتيجة للنمو

استعمال النفط يبقى اساسيا في قطاع النقل حيث حتى الان ليس له بديل ينافس. إن استهلاك النفط في العالم النامي من المتوقع ان يرتفع في جميع المجالات بينما يتوقع عدم ارتفاع كبير في استعمال الغاز الطبيعي في هذه المنطقة.

من المتوقع للغاز الطبيعي ان ينمو بشكل كبير كمصدر اولي للطاقة في العالم واصلا الى نمو بحدود 2,2% سنويا بين الاعوام 2001 و 2025. مقارنة بمعدل 1,9% سنويا للنفط و6,0% سنويا للغاز الطبيعي (وحدة القياس هي Btu) حيث يتوقع لاستهلاك الغاز الطبيعي ان يرتفع من 90 تريليون قدم مكعب في عام 2001 الى 151 تريليون قدم مكعب في عام 2025. ومن هنا فانه من المتوقع للغاز الطبيعي ان يكون المصدر الاهم كمصدر للطاقة الكهربائية الجديدة. من المتوقع ان يبقى القطاع الصناعي في الولايات المتحدة هو المستهلك الاكبر للغاز الطبيعي مع نمو استهلاك بمعدل 1,4% سنويا، من 7,3 تريليون قدم مكعب عام 2001 الى 10,3 تريليون قدم مكعب عام 2025. في قطاع الطاقة الكهربائية من المتوقع للغاز الطبيعي ان يرتفع استهلاكه بمقدار 1,9% سنويا، من 5,4 تريليون قدم مكعب الى 8,4 تريليون قدم مكعب.

كما هو ملاحظ فان الغاز الطبيعي من المتوقع له ان يكون الخيار الاول لانتاج الطاقة الكهربائية في العقد القادمين. حيث ان مجمل حصته من الطاقة المستعملة لانتاج الكهرباء ارتفعت من 18% في عام 2001 الى 25% في عام 2025، على حساب النفط والطاقة النووية حيث من المتوقع

ان تقرير (IEO 2004) - International Energy Outlook يشير الى ان العالم في حالة تزايد لاستهلاك الطاقة وخاصة في الدول النامية في آسيا. مؤشرات IEO 2004 تدل على النمو المتزايد في جميع انحاء العالم على طلب الطاقة في الربع وعشرين السنة القادمة 2025. حيث من المتوقع ان يرتفع استهلاك سوق الطاقة بمعدل 54%، من 404 Btu عام 2001 الى 623 Btu في عام 2025.

في الفترة المتوسطة لنبوءات IEO 2004 فان الدول النامية في العالم سوف يكون لها حصة الاسد من استهلاك الطاقة وتحديد الطلب على الطاقة في الاقتصاديات الناشئة في آسيا النامية والتي تتضمن الصين والمهند حيث من المتوقع ان يكون استهلاكها اكثر من ضعفي الاستهلاك الحالي في فترة ربع قرن. في العالم النامي بجممله بالنسبة للاستهلاك الاولي للطاقة فانه من المتوقع ان ينمو بمعدل 2,7% سنويا ما بين اعوام 2001 و 2025. في المقابل، فان استهلاك الطاقة في الدول الصناعية من المتوقع ان يكون ابطى بمعدل 1,2% سنويا لذات الفترة اما في الاقتصاديات الانتقالية لدول اوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا (EE/FSU) فان نمو الطلب على الطاقة من المتوقع له ان يكون بمعدل 1,5% سنويا. نبؤات حول استهلاك الطاقة الاولية من المتوقع ان يبقى النفط هو مصدر الطاقة الاول خلال هذه الفترة وتبقى حصته من مجموع استهلاك العالم للطاقة 39% حتى عام 2025. في العالم الصناعي الارتفاع في

تعد الطاقة المصدر الاوحد لاية عملية انتاجية مهما كان نوعها او هدفها. والانتاج هو مفتاح الحركة الاقتصادية. فمن هنا يتبين لنا مدى اهمية ليس الطاقة فحسب بل ان الاكثر اهمية هو مصادر إنتاج المواد المنتجة للطاقة. فالعالم بأجمعه سواء اكان في البلدان النامية ام الصناعية هو بحاجة لهذه الطاقة بغية بقائه على قيد الحياة.

الا أن الدول الصناعية بحاجة الى طاقة اكبر بكثير من البلدان النامية لتبقى صناعية وهكذا يكون استهلاكها للطاقة اهم بالنسبة لها بغية البقاء في قمة العجلة الاقتصادية. نتيجة لذلك فان هذه الدول - الصناعية- تبقى في عملية بحث دائم عن مصادر طاقة اقل كلفة وكذلك تبحث جاهدة عن ايجاد وسائل للتقليل من استهلاك الطاقة بغية النظر عن طبيعة هذه الطاقة المستهلكة.

ويعتمد انتاج الطاقة لاستخدامها في شتى المجالات على المصادر الرئيسية التالية: النفط، الغاز الطبيعي والطاقة النووية والتي ما زالت في بداية طريقها. ويبدو ان الدول الصناعية الكبرى بدأت بتقليص منتجاتها التي تحتاج الى استهلاك مرتفع من الطاقة مستعينة عنه في دعم وتقوية قطاع الخدمات في حين ان الصناعة المستهلكة للطاقة بكم كبير بدأت تظهر في الدول النامية وتحديد الصين. فهل هذا يعني تغير في البنية الاقتصادية لهذه الدول الصناعية الكبرى؟! ام ان سيطرتها على المواد المنتجة للطاقة يدعم اقتصادها من جهة وفي الجهة المقابلة تتحكم بقطاع الخدمات وبمقدار سيطرة على طرفي المعادلة تبقى هي المتحكم الرئيسي باقتصاد العالم؟!

The next 5 months for Lebanon.. An Opportunity for short term action and long term reform

The current Lebanese Government has a short remaining life of less than five months. But this is no reason to expect it to be an ineffective government. International experience suggests that some of the most aggressive reforms have been carried out by short lived governments in the case of Lebanon , urgently needed reforms have been pending for too long, and concerted effort is needed for the sake of the country its economy , and its citizens.

The new Government has indeed taken up a number of issues early on in its life including fighting corruption, pushing the reform agenda in a number of critical sectors such as power and telecom, and most recently deliberating on whether or not to prepare a budget for 2005. These all send important signals on the determination of the Government to tackle critical issues. Fighting corruption is critical it sends a signal about the Government determination to address the problem. The challenge for the Government is to convince the public that it is systematically fighting the root causes of corruption, rather than targeting a few individuals out of political

vendetta. Indeed, corruption is often a symptom of poor governance structures reflecting weak measures of accountability, and transparency. Addressing these structural weaknesses requires revamping key public agencies responsible for accountability and transparency including the Civil service Board, Central Inspection, and Court of Accounts A specific example of this in Lebanon is public procurement. Several surveys done in the last five years have indicated that favoritism in public contracts is among main arenas for corruption. The reasons are not hard to understand the regulatory framework is totally outdated and governed by more than one piece of legislation dating back to 1959 and 1963 several public entities operate under different internal procedures public procurement is carried out in the absence of a central oversight agency which would ensure efficient and transparent procurement process or address bidders grievances and there are no standard bidding documents used for all public procurement. Without addressing these issues, it would very difficult to fight corruption in a sustainable way.

A new public procurement law has been drafted by a committee of Lebanese experts. If passed and implemented, it would create a quantum leap in the fight against corruption.

Fixing the power sector is another major and welcome emphasis by the new Government. Our previous issue of the Update (second Quarter 2004) discussed the challenges and possible strategies in detail. In summary while reforming the sector and upgrading its facilities is a long term agenda, there are immediate actions which can be taken: i) reducing the cost of fuel through better state to state agreements in the short term, ii) improving the mangement of EdL, mainly through a management contract to a private operator with a clear set of incentives to improve accounting and transparency measures, operational efficiency, and human resource management, iii) development of the sector pushing the reform agendas on the power sector as well as telecom, and water would combine to reduce the overall cost of production in the country thus enhancing its competitiveness and growth potential.

Whether or not to prepare a budget for 2005 by a short term Government is a legitimate question. The argument for a budget for 2005 is that it is a good governance practice to prepare a budget on a yearly basis as a matter of principle. If the Government and Parliament can agree on a bold budget which reduces the deficit, raises primary surplus, cuts wasteful spending and targets social spending to the poor, this would be significant accomplishment for the Government, the parliament, and the country as a whole. Its positive impact will be felt immediately in increased confidence by citizens and investors and in economic indicators. The risk of course, is that in an election season, the Parliament might be tempted to increase spending rather than reduce it. A protracted process of budget debate which exhausts the scarce time and resources of the Ministry of Finance and fail to produce an austere budget would be a lost opportunity and have the opposite effect on confidence.

The second best option would be to continue spending on a 12 month basis according to the approved budget of 2004. But this option has

its risks as well. The approved budget of 2004, as everyone recalls, was a status quo budget that made no attempts to reduce expenditures. As it turned out, actual expenditures were much less than budgeted expenditures . But primary expenditures (excluding debt service) rose compared to 2003. Using the same approved budget of 2004 for 2005 , could result in a dramatically worse outcome in an election year. Whether the Government ends up proposing a new budget or not, the criteria for its success will be its ability to contain actual expenditures and put time and resources into pending structural reforms.

The economic, social, and environmental effects of years of political paralysis are being felt in the country Lebanon has not fared as well as some other countries of the Middle East and North Africa in terms of its business environment (see article inside on Benchmarking Lebanon's Investment Climate). Also , in spite of success in the area of human health the natural environment has not fared well either since the end of the war (see article inside on The Cost of Environmental Degradation in Lebanon). Yet, Lebanon still possess

some of the most pristine sites in the region, and some of the most talented professionals and entrepreneurs. International and regional good will still makes it a destiny for tourists and potential investors. In other words, it is not too late to start.

The current Government faces many challenges, but has a real opportunity to deliver tangible results. There are those who are already writing off the next six months as lost time. We hope, for the sake of the country, that they are wrong. The Bank has not witnessed such an attitude in its discussion with representatives of the new Government and expressed its readiness to be of assistance on a number of policy and investment fronts. We realize that this Government of short tenure has the international regional and national odds stacked up against it. Our reading is that the Lebanese public understands that , and might therefore give the Government a lot of credit for what it does manage to achieve in tackling the challenges of corruption and waste in public spending . But it will ultimately judge the Government by its actions, not its words.

The World bank group third quarter 2004

Benchmarking Lebanon's Investment climat

Introduction

Since the end of the war, Lebanon has attempted to regain its regional position as a center for trade, investment and finance. The country has clearly made significant progress in a number of areas and a number of sectors such as real estate and tourism, have regained their dynamism. But the overall record remains mixed, calling for concerted attention to areas of weakness. This article relies on the World Bank's Doing Business 2005 database to assess the strenghts and weaknesses of the Lebanese business environment.

The Lebanese figures are contrasted to the average for the Middle East and North Africa (MENA) and the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) regions, as well as to individual countries such as Singapore. The figures provide useful benchmarks against which Lebanon can measure its performance. The business environment is assessed along seven criteria: starting a business hiring and firing workers, registering property getting credit , protecting investors enforcing contracts and closing a business.

Starting a Business

The ease of starting a business is assessed in terms of the number of procedures required, duration in days, cost of starting the business measured as a percentage of gross national income(GNI) per capita and minimum capital requirement as a percentage of GNI per capita. In terms of number of procedures for starting a business, Lebanon ranks 2nd in the MENA region requiring six produres which is equal to the OECD average, and well below the MENA average.

As for the time required for opening a business , Lebanon ranks 8 th in MENA measuring slightly worse than the average of 40 days. but way behind the OECD average of 25 days . This is a somewhat surprising result, It calls into question why these procedures though limited in number, are so protracted.

The cost of starting a business in Lebanon is one of the highest in MENA with only Yemen behind it. Lebanon ranks 12 th in MENA Again , a surprising result given the few procedures involved. Having the same number of procedures as OECD , starting a business in Lebanon costs 16 times more than in any OECD country.

The minimum capital for opening a business compared to per capita income is relatively low in Lebanon , the third lowest in the MENA region. Still it is almost double the requirement in OECD.

On average out of four indicators for starting a business Lebanon ranks 6 th in the region. Lebanon has scored relatively well when it comes to the minimum capital required and the number of procedures . But this positive score is offset by the long duration for starting a business and the high cost accompanied with it.

This suggests that there remains scope for cutting the costs of setting up a business as well as the minimum capital required to do so. Some countries have combined several

administrative functions into a single access point for would be entrepreneurs others improved informaton systems. More procedures mean more delys and more opportunities for bureaucrats to extract bribes. Two procedures are enough to start a business in new Zealand: notification of existence , and registration for tax and social security . The time and cost to set up a business go hand in hand. Lebanon can reduce the number of procedures while maintaining the same level of regulation. Turkey was able to do this by launching one stop registrarion through combining seven procedures into a single visit to the company registry.

Reducing costs can be straightforward, Serapping minimum capital requirements is a difficult reform because it requires legislative change. But Lebanon was able to do it once by revising its company legislation in 1998, which cut capital requirements to 82 percent of its per capita income. Lebanon can cut the minimum capital requirement to even less than the 82 percent.

Experience with reform shows that new entry of formal business grows when regulation is relaxed and the administrative process simplified . Enticing enterprises to the formal economy has two economic benefits for they tend to grow to more efficient sizes and pay taxes, increasing the tax base for government revenues.

Registering Property

Heavy regulation and weak property rights act as an implicit tax on the value of property. They also increase the transaction cost of trading . High costs of registration and land use urban planning rigidities can hurt the poor in restricting them to owning informal assets that cannot be used as collateral to obtain loans. Hermando De Soto calls this dead capital Considerable benefits can be achieved when the process of formalizing property rights is combined with improvements in the land registry collateral registry and access to credit.

It takes 24 days to register property in Lebanon well below the MENA average of 54 days and OECD 's norm of 34 days.

Lebanon ranks 5 th when it comes to the cost of registering property, close to OECD 's 5 percent.

When compared to Singapore, Jordan and Turkey, the process of registering property is complicated by the long period of time needed to get the job done, which inevitably leads to high costs associated with the process. This indicator, however, is expected to improve substantially in

next year's assessment as Lebanon has made significant improvements in the land registration system through automating the procedure with funding from the World Bank.

During the last two years, Lebanon introduced new legislation and decrees. It has amended the 1969 law on the acquisition by foreigners of real estate and real estate rights in Lebanon. But the investors are required to obtain a license granted by decree from the Council of Ministers upon proposal of the Minister of Finance, a limitation which leaves room for bureaucratic processes to delay the acquisition (it was initially imposed to restrict Palestinian refugees from owning real estate in Lebanon). This law, which was amended primarily to encourage investors , might not be effective if not accompanied by the simplification of the process.

Getting Credit

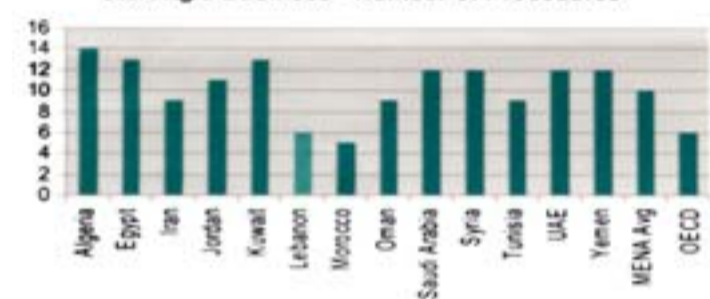
Improving credit information and the laws to create and enforce collateral-both in and out of bankruptcy - is not just about creditor rights. It also benefits deserving debtors by increasing their chances to access credit. Credit markets work best with an effective assessment of the borrower's credit history, and ability to use a wide range of assets as collateral cheaply and enforcement of collateral out of court.

The data on credit information sharing institutions confirms the presence /absence of public credit registries and private credit information office. A public credit registry is defined as a database managed by the public sector, usually by the Central Bank, which collects information on the stading of bonowers in the financial system. It role is to facilitate exchange of credit information among banks and financial institutions. The coverage indicator reports the number of individuals and/or firms listed in the private credit bureau as of 2004 with current information on repayment history, unpaid debts, or outstanding credit. The number is scaled to the country's population (per 1.000 capita). A coverage value of 0 indicates that no bureau operates.

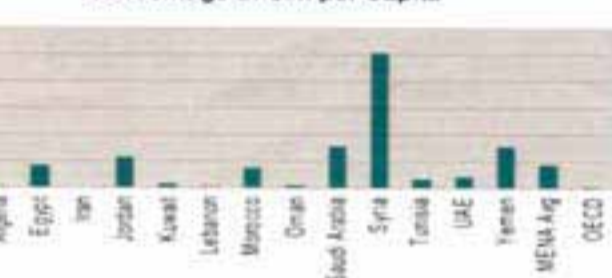
In terms of public registry coverage. Lebanon ranks 3 rd, while in terms of private coverage only Kuwait has such coverage. The MENA region is well behind when compared to the OECD average of 67 in public and private credit registry coverage.

In Lebanon the issue is not so much whether there is access to credit, but who has access to such credit. Observing the Lorenz Curve describing banking credit allocated to the

Starting a Business - Number of Procedures



Starting a Business - Minimum Capital as a Percentage of GNI per Capita



Database, Lebanon needs to improve the investment climate, given the significant progress in neighboring countries like Jordan, Turkey and Tunisia (one of the regional leaders). Overall, Lebanon is doing reasonably well, but it risks regression if it fails to push forward with reforms especially that other emerging economies in the Gulf for example are aggressively reforming their business procedures.

Lebanon has a rare wealth of development ingredients a talented work force of professionals and entrepreneurs But it lacks some of the most basic ingredients that most countries have come to take for granted (transparent, predictable, and enforceable rules and regulations for doing business) Acquiring the latter is purely a matter of will.

تعب؟ إرهاق؟

شعور أفضل مع ULTIVITE

هل يحتاج الرجال فعلاً إلى تناول مكملات غذائية؟

من الضروري معرفة أن الرجال يحتاجون إلى مكملات غذائية لتعويض نقص العناصر الغذائية التي يفقدونها أثناء ممارسة الرياضة أو العمل الشاق. ULTIVITE MEN هو الحل الأمثل لتعويض هذا النقص.

٥ فيتامين، عناصر معدنية ومضادات التأكسد الطبيعية مع الأعشاب

حبة يومية

تزيد العزم والعافية!

فعالية مثبتة علمياً

ما الذي يميز عن باقي مكملات النساء؟

ارتفعت تركيبة ULTIVITE Women لتعطي شعورين سنة من خبرة الدكتور هورن الذي طورها بنفسه: مساعدة الجسم على بلوغ ذروة النشاط والإنتاج.

ULTIVITE Women هو الأول في استراتيجيته باستخدامه الفعالة والمختلفة من المكونات الطبيعية التي ترتفع على مستويات سريرية وتحتوي على ١٠ نوعاً من الفيتامينات والمعادن والأعشاب والمكونات الطبيعية للتأكد والمضادات الحيوية مثل فيتامين E.

المكونات الخاصة بالنساء: فيتامينات B، فيتامين C، فيتامين E، فيتامين K، فيتامين A، فيتامين D، فيتامين B12، فيتامين B6، فيتامين B9، فيتامين B5، فيتامين B2، فيتامين B1، فيتامين B3، فيتامين B4، فيتامين B7، فيتامين B8، فيتامين B10، فيتامين B11، فيتامين B13، فيتامين B14، فيتامين B15، فيتامين B16، فيتامين B17، فيتامين B18، فيتامين B19، فيتامين B20، فيتامين B21، فيتامين B22، فيتامين B23، فيتامين B24، فيتامين B25، فيتامين B26، فيتامين B27، فيتامين B28، فيتامين B29، فيتامين B30، فيتامين B31، فيتامين B32، فيتامين B33، فيتامين B34، فيتامين B35، فيتامين B36، فيتامين B37، فيتامين B38، فيتامين B39، فيتامين B40، فيتامين B41، فيتامين B42، فيتامين B43، فيتامين B44، فيتامين B45، فيتامين B46، فيتامين B47، فيتامين B48، فيتامين B49، فيتامين B50، فيتامين B51، فيتامين B52، فيتامين B53، فيتامين B54، فيتامين B55، فيتامين B56، فيتامين B57، فيتامين B58، فيتامين B59، فيتامين B60، فيتامين B61، فيتامين B62، فيتامين B63، فيتامين B64، فيتامين B65، فيتامين B66، فيتامين B67، فيتامين B68، فيتامين B69، فيتامين B70، فيتامين B71، فيتامين B72، فيتامين B73، فيتامين B74، فيتامين B75، فيتامين B76، فيتامين B77، فيتامين B78، فيتامين B79، فيتامين B80، فيتامين B81، فيتامين B82، فيتامين B83، فيتامين B84، فيتامين B85، فيتامين B86، فيتامين B87، فيتامين B88، فيتامين B89، فيتامين B90، فيتامين B91، فيتامين B92، فيتامين B93، فيتامين B94، فيتامين B95، فيتامين B96، فيتامين B97، فيتامين B98، فيتامين B99، فيتامين B100.

Pharmaline Licensed By Swiss Aurore

pharmaline@malsholding.com.lb
www.pharmaline.com.lb

Regional Economic Prospects For Year 2005

Middle East and North Africa.

GDP in the Middle East and North Africa Region increased by 4.7 percent in 2004, easing from a near-record 5.7 percent advance during 2003. For oil exporting countries in the region, high and rising oil prices are boosting incomes and contributing to robust growth in domestic demand. However, the very large increase in oil production that underlay the strong growth outturns for 2003 have largely run their course. As a result, GDP growth among oil exporters eased from 6.6 percent in 2003 to a still very high 5.0 percent in 2004. Buoyant oil revenues have pushed the overall region's current account balance to a surplus of some 92\$ billion or 14.4 percent of GDP. And if high-income countries such as the United Arab Emirates and Kuwait are included as part of the broader geographic region. The surplus rises to \$120 billion or 15.5 percent of GDP unprecedented since the first oil shock of the early 1970s.

Oil importers of the region, though suffering rising import bills, have also benefited indirectly from higher oil prices, and GDP is estimated to have accelerated somewhat in 2004, expanding 4.2 percent. Increased regional demand for their exports and stronger remittance flows have contributed to incomes and production levels - although the labor-scarce oil exporters do not appear to have increased the number of guest workers to the same extent as during past oil price hikes.

The conflict in Iraq has also influenced economic activity across the region. Perceived increases in risk have reduced foreign direct investment inflows and disadvantaged regional investment projects, while heightened security concerns in the developed world have boosted transport costs for regional exports. Terrorist threats, both in Iraq and those potentially targeting the region's oil infrastructure, are an important element underlying the substantial premium on oil prices. However, the war has also stimulated demand for logistics and related functions, thereby boosting activity in several economies of the region. Revenues from the Suez Canal have skyrocketed with increased transits, and tourism nights in Egypt have increased by 35 percent as of mid 2004 reflecting an increased propensity among Middle East and North African residents to restrict travel to within region.

Regional growth is forecast to remain strong in 2005 before easing to 4.5 percent in 2006; shifts in the sources of growth are likely. Growth in oil exporting countries is projected to moderate to a respectable 4.1 percent by 2006. The current medium-term view that oil prices will be sustained above \$30 per barrel beyond 2006, suggests that the region will continue accumulating large surplus positions, and high oil related incomes should keep domestic demand robust. The current account surplus for the broader Middle East and North Africa Region is projected to ease from \$120 billion in 2004 to \$100 billion in 2005, before dropping more substantially to \$60 billion or 6.5 percent of GDP by 2006.

In contrast, growth is

expected to accelerate among regional oil importers, supported by still high levels of demand from oil exporters and stronger European export demand, as the long-awaited recovery takes hold there. The Maghreb economies should be particularly sensitive to this increase because the European Union (EU) accounts for some 70 percent of their exports. Robust activity in Europe will also likely benefit several resource poor and labor abundant economies in the region among them Egypt, Jordan, and Lebanon.

These countries having signed EU Mediterranean trade agreements, will benefit from preferential access to that market and can be expected to increase their market shares. However, countries in the region will also likely face increased competition from the new members of the EU, who are now benefiting from almost full market access and strong capital inflows. Meeting this challenge will require reinforced efforts to improve productivity and enhance the quality of regional export products.

In the longer-term a return to lower oil prices and the need for enhanced reforms across the region will offer substantial challenges. How policymakers manage today's revenue windfalls will have an important long-run impact on the region. Current efforts to allocate surplus revenues to (Oil Funds) and to debt repayment should reduce upward pressure on regional currencies and protect the competitiveness of domestic non-oil firms (the Dutch disease). At the same time, such measures should help restrict the expansion of the domestic money supply and help insulate regional economies from overheating.

Longer-term prospects for the region will depend to a large degree, on the success with which non-oil sectors can develop and flourish. It is important that continuing oil windfalls not delay needed reforms to the (investment climate) across the region, including economic structures and institutions that can promote more balanced growth, employment creation and the achievement of longer-run poverty reduction goals. Demographic pressures are mounting, and the need for job creation is urgent. At the same time, progress in these areas is complicated by the uncertainties regarding outcomes in the Iraqi conflict, which add an overlay of tension that is a concern for policymakers worldwide.

South Asia GDP in South Asia estimated to have slowed considerably in 2004, increasing by 6 percent, down from 7.5 percent in 2003. Much of the slowdown reflects a deceleration in agricultural output (up 3.4 percent) due to poor rainfall, while elsewhere services, manufacturing and export demand showed considerable strength. The brunt of the slowdown was felt in India, where the most serious impacts of the delayed onset of the monsoon were felt. In addition to the direct effect on agricultural output. The poor crop had important feed-through effects on rural private consumption, which in India accounts for about a quarter of GDP (over half of the population is dependent on the agricultural sector).

(figure A9) India's services sector made strong advances, supported by

productivity gains and greater market penetration, and the manufacturing sector continued to post high growth. Overall Indian GDP is estimated to have slowed from an increase of more than 8 percent in 2003 to one of about 6 percent in 2004.

Excluding India, growth in the region is projected to rise to 6 percent in 2004 from 5.6 percent in 2003, supported by robust manufacturing sectors in Bangladesh and Pakistan, and by strengthening services and agricultural sector growth in Nepal and Sri Lanka (table A5). For the subregion as a whole strong external demand (exports were up 11 percent) and a general rise in remittances from abroad helped boost incomes and domestic demand. With private consumption accounting for virtually all of the increment to demand. In Pakistan, consumer demand was supported by robust increases in consumer credit and worker remittances. Rising investment rates reflected progress in structural reform, and improved investor sentiment.

Bangladesh's GDP growth is estimated to have been broadly stable between 2003 and 2004, although a sectoral breakdown indicates that this result reflects a combination of stronger manufacturing production (exported growth) with some moderation of agricultural output (flooding and lower harvests). Growth in Nepal and Sri Lanka was held back by political tensions. Which have cut into both tourism revenues and investor confidence. Meanwhile, donor assistance and relative peace, combined with a recovery in the agricultural sector after a prolonged drought, helped boost real GDP growth in Afghanistan by an estimated 16 percent, excluding the opium sector (which accounts for roughly a third of output).

There has been some building of inflationary pressures in the region. In India, producer prices were up 7.9 percent in September 2004 compared with 5.0 percent a year before, while in Pakistan producer inflation in the same period increased from 3.7 to 8.0 percent. Rising inflationary pressures mainly reflect higher food prices and some transmission of the rapid escalation of oil prices. The region's net current account surplus is expected to slip into a small deficit in 2004, due to the high energy import bill. However, robust external demand and continued market penetration are providing a substantial counterbalance.

Regional GDP is forecast to accelerate, expanding by 6.3 percent in 2005, before moderating somewhat in 2006. The acceleration is largely driven by an anticipated recovery of agricultural sector growth in 2005, it is forecast despite slower GDP and trade growth elsewhere in the world. The subsequent slowdown in 2006 is connected to a return to trend growth rates in the agricultural sector, which will moderate income and private consumption growth. Nonagricultural sectors are projected to continue expanding at a fast pace. Lower oil prices and better crops (assuming no further weather related disruptions) should result in an easing of inflationary pressures in the near-term.

Sub-Saharan Africa GDP in Sub-Saharan

Africa grew by an estimated 3.2 percent in 2004, much faster than in the 1990s but slower than almost everywhere else in the world. As a result, per capita incomes increased by only 1.1 percent in real terms. And rather than catching up, the region fell further behind both developed and other developing economies. Performance within the region was varied. Growth in oil-exporting countries was strong at 4.4 percent but was down substantially from the 7.9 percent pace recorded in 2003 as spare oil production capacity dried up. Nevertheless, high oil revenues helped fuel a 6 percent increase in personal consumption and investment demand in oil-exporting countries, factors that contributed to strong import demand and an overall negative contribution to growth from the external sector.

In South Africa, which accounts for almost 50 percent of area GDP, but only 11 percent of the population, growth continued to be dampened by the 40 percent effective appreciation of the rand (since 2002). As a result, exports were weak and imports strong so that despite robust domestic demand (up some 5 percent). GDP increased by only an estimated 2.7 percent. Most of the remaining countries in the region are oil importers and are impoverished. These poor countries represent more than two-thirds of the population of the subcontinent but less than one third of GDP; their output rose by an estimated 3 percent, up sharply from 1.7 percent in 2003. Strong agricultural and metal prices helped boost incomes in

several countries and are reflected in a surge in consumption, investment activity, and imports. Overall, however oil-importing sub-Saharan countries suffered a 0.5 percent of GDP terms of trade loss, as the negative income effect of elevated oil prices more than offset the positive effect of higher agricultural and metal prices.

Political and natural developments continue to play a large role in the region. The strong increase in growth in Ethiopia (to 6.2 percent in 2004) owes much to improved weather conditions, although structural reforms have also played a role. Similarly, an end to the drought reinforced the upswing in Malawi and Rwanda. More stable political condition in Burundi, the Central African Republic and Madagascar have improved investment prospects and consumer confidence, allowing normal economic activity and growth to resume. Reduced tensions in the Democratic Republic of Congo have contributed to a better economic performance there, although in some parts of the country, insecurity continues to prevent economic development. Insecurity and political uncertainty are also impeding economic progress in Cote d'Ivoire and Zimbabwe.

Sub-Saharan Africa GDP growth is projected to accelerate in 2005 and 2006. The easing of oil prices and tight capacity constraints are expected to force a slowing in the pace of output among oil exporters. Nevertheless, given still high incomes and robust domestic demand, their annual growth should

exceed 3.5 percent. As the effects of the depreciation wane, growth in south Africa should accelerate, reaching 3.3 percent in 2006. Partly in response to stronger South African growth activity in other oil importing countries is also projected to accelerate somewhat, reaching 4.3 percent in 2006. While the difference in growth rates from 2004 is small (1.3 percentage points), it represents a doubling in the rate of increase of real per capita incomes, or a doubling in the speed of poverty reduction. (figure A12) Overall inflation is expected to remain broadly stable. The easing of oil prices should improve the current account position of oil importers and reduce the surplus among exporters.

Notes:

1. A \$ 10/bbl rise in crude oil price is estimated to increase net oil revenues in the geographic region by \$60 billion. For oil exporters this amounts to 8.7 percent of 2004 GDP; for the region's net oil importers. The same price hike increases their oil import bill by \$1.1 billion or 1.2 percent of GDP.

2. This price refers to an unweighted average of the prices of West Texas Intermediate, Brent, and Dubai crude oils.

3. See the MENA Development Report series, which examines topics of importance to the region: trade and investment, governance, gender, and employment (World Bank 2003).

Survey of Economic And Social Development in the Escwa Region 2003-2004

الشركة السعودية للبترولية اللبنانية للطاقة والكيمويات

التوريد وتوزيع وتعبئة الغاز المنزلي

لبنان - الجديدة - كوينز بلازا - بلوك (ج) - الطابق الثالث
تلفون: ٩٦١-١-٢٤٧٤٧٦ - فاكس: ٩٦١-١-٢٤٧٤٧٦
ص.ب. ٩٠٣٢٦ - بريد الكتروني: info@tmagroup.net

مكتب الرياض المملكة العربية السعودية
تلفون: ٩٦٦١-٤٥٠٦٠٥٦ - فاكس: ٩٦٦١-٤٥٠٦٠٥٣
ص.ب. ٨٤٥٦٧ الرياض - بريد الكتروني: salec-1@hotmail.com

«هيبكو» تفوز بمناقصة المازوت وتوفر 1,5 مليون دولار على وزارة الطاقة

وقد قدمت سبع شركات عروضها في المناقصة الاخيرة وكانت اسعارها متقاربة جدا ما يدل على اشتداد المنافسة. وتقول مصادر نغطية لصحيفة البلد ان وزارة الطاقة والنفط وفرت في المناقصة الاخيرة نحو 1,5 مليون دولار بالمقارنة مع المناقصات السابقة.

جرى اخيرا فض عروض الشركات مناقصة شراء 120 الف طن من المازوت لصالح منشآت النفط في طرابلس، وفازت فيها شركة «هيبكو» بالسعر العالمي زائد 38, 16 دولاراً، وذلك باقل من 5,62 دولارات من اخر مناقصة كانت قد فازت بها شركة «فالكون».

حسب تصنيف اتحاد المصارف العربية

التجاري السوري بالمرتبة 25 ضمن اكبر مئة مصرف عربي

القطاع المصرفي العربي حالياً بحوالي 3,5 مليارات دولار متوقفاً زيادتها بنحو 6% مع نهاية العام. ويأتي المصرف السوري ضمن قائمة اكبر الف بنك في العالم والتي تضم 66 مصرفاً عربياً من 12 دولة عربية منها 10 مصارف سعودية وستة مصارف بحرانية وثمانية مصارف من الكويت والامارات ومصر واربعه مصارف لكل من سلطنة عمان والمغرب ومصرفين لكل من ليبيا وقطر والاردن وتونس بالإضافة الى المصرف التجاري السوري.

ويقول اتحاد المصارف العربية ان ايرادات الفوائد تشكل 90% من ايراد القطاع المصرفي العربي مقابل 10% فقط للحوالات ورسوم الخدمات المصرفية، وتساهم البنوك العربية بحوالي 14% من حجم الناتج الوطني للدول العربية مجتمعة.

حصل المصرف التجاري السوري على المركز 25 بين اكبر مئة مصرف عربي حسب تصنيف اتحاد المصارف العربية مع ان التجاري السوري يأتي في المركز الاول عربياً من حيث موجوداته، الا ان رأسماله لا يتعدى 730 مليون دولار، فيما يبلغ رأسمال أكبر بنك عربي 2,7 مليار دولار وهو البنك الاهلي التجاري في السعودية.

وقد تراجع ارباح التجاري السوري عن ارباح العام الفائت فوصلت الى 135 مليون دولار وجاءت نسبة النمو في هذا المصرف سالبة (-1%).

وكان التجاري السوري احتل المرتبة 23 في ترتيب العام الفائت، وبذلك يكون قد تراجع مرتين، وكان اتحاد المصارف العربية حذر من خطورة اختراق البنوك الاجنبية لاسواق الصرف العربية.

ويقدر اتحاد المصارف العربية حجم موجودات

البنك اللبناني الكندي يرفع مشروع اعادة التأهيل بعد نزع الالغام



خلال المؤتمر

اميل لحود، والنائب علي بزي ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، والوزيرة وفاء حمزة ممثلة رئيس مجلس الوزراء عمر كرامي، وعدد كبير من السفراء الاجانب والعرب لدى لبنان وشخصيات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وقد قدم البنك اللبناني الكندي، خلال الحفل، دروعاً تقديرية للرؤساء الثلاثة، ولسفراء الدول المشاركة بالمشروع.

..ويرعى مسابقة Pan Arab Web Awards

اقام تجمع المهنيين والتقنيين في لبنان، برئاسة بيار مكرزل، الاجتماع الاقليمي لمصممي المواقع الالكترونية، تلاه حفل غداء في فندق روتانا-حازمية، بمناسبة افتتاح الموقع الالكتروني الخاص بمسابقة Awards Pan Arab Web وقد اعلن مكرزل انطلاق هذه المسابقة بحضور نائب رئيس اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية ومسؤول حماية الملكية الفكرية في الشرق الاوسط جواد الرضا والمديرة التنفيذية للجمعية الاردنية للملكية الفكرية رنا دياب وممثل شركة مايكروسوفت شرق المتوسط السيد علي الحركة.

وقدم مكرزل درعاً تقديرياً لراعي هذا الحدث، البنك اللبناني الكندي، ممثلاً فؤاد فيصل، ودرعاً اخر لمدير التسويق في المصرف ايلي عازار تيشينا لجهوده ودعمه المستمر في مجال التكنولوجيا والتطور.

عقد مؤتمر صحفي في نادي الصحافة حول مخاطر الالغام في العالم ومشاريع التأهيل بعد ازالتهما حضره السفير الاميركي جيفري فيلتمان، السفير الكندي ميشال دوفال، سفير الامارات محمد سويد، الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة في جنوب لبنان ستيفان دوميستورا، سفيرة الامم المتحدة في لبنان منى همام، رئيس مجلس ادارة -مدير عام البنك اللبناني الكندي جورج زرد ابو جودة، بالإضافة الى عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والديبلوماسية ورؤساء البلديات.

تحدث الجميع عن اهمية مشروع اعادة التأهيل والاعمار بعد ازالة الالغام من الاراضي اللبنانية واثنوا على مشاركة البنك اللبناني الكندي الاول من نوعها كمبادرة فردية من القطاع الخاص.

من ناحيته، دعا جورج زرد ابو جودة الى تأمين مناخ بعيد عن الخوف من الالغام في لبنان وشرح المشروع الذي يقوم به البنك من خلال المساهمة في التخلص من خطر الالغام وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للآلاف من المتضررين وذلك بوضع مبلغ 40 الف دولار اميركي في سبيل مساعدة ضحايا الالغام سواء عبر تأمين مبالغ نقدية او من خلال المنح المدرسية والجامعية لمساعدة الضحايا او امكانية وظائف مستقبلية في البنك.

واحتفالاً بهذا الاعلان، اقيم العشاء السنوي تحت عنوان «امسية الالف» عشاء في فندق ميتروبوليتان حضره الوزير الان تابوريان ممثلاً رئيس الجمهورية العماد

مش لاستهلاك

فساد اجور اسعار
تعليم تجارة بيئية
مرافق استشفاء مياه
كهرباء صناعة
عدالة سير تصدير



إشترك الآن واحصل على تأمين بقيمة 10.000 دولار

01/743796

الاقتصاد



التزامات البنك الدولي تجاه لبنان 387,82 مليون دولار انفق 134,31 مليوناً منها حتى 31 تشرين الأول الماضي

تأجير، بموجب امتياز، بما يكفل سد حاجات الاستثمار المالي في القطاع على المدى الطويل. وقد وافق مجلس الإدارة على المشروع في حزيران 2002.

– مشروع تطوير النقل الحضري. (65 مليون دولار اميركي). يرمي المشروع الى توفير اطار مؤسسي اساسي لمدينة بيروت ومنطقة بيروت الكبرى وهو ما تفتقر اليه حالياً ودعم الاستثمار اللازم لزيادة فعالية البنى التحتية الحالية للنقل الحضري.

– مشروع تطوير التراث الثقافي والسياحة (30 مليون دولار اميركي). يقضي المشروع بتمويل نشاطات الحفاظ على المواقع الاثرية والسياحية والاستثمار في تعزيز اوضاعها وادخال تحسينات على البنى التحتية المرتبطة بها في اماكن مختارة وتقديم المعونة الفنية لتعزيز قدرات المديرية العامة للآثار بوزارة السياحة وبعض البلديات في الحفاظ على التراث الثقافي وتطوير السياحة.

المحلي. مشروع تنمية المجتمعات المحلية (20,0 مليون دولار اميركي). يرمي هذا المشروع الى رفع مستويات النشاط الاقتصادي في هذه المجتمعات عبر الاستثمار في النشاطات الاجتماعية المتعلقة بالناس العاديين والبنى التحتية وايجاد وظائف جديدة.

– مشروع امدادات المياه والصرف الصحي في بعلبك. (43,5 مليون دولار اميركي) تشمل الاهداف التنموية الرئيسية للمشروع تحسين حصول سكان المنطقة على امدادات كافية من المياه وخدمات الصرف الصحي، وادخال اصلاحات المناسبة على هذا القطاع، وخاصة تطوير وتعزيز قدرات مصلحة المياه والري في بعلبك-الهرمل، وكذلك مصلحة مياه منطقة البقاع بعد انشائها، واشراك القطاع الخاص في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي من خلال مقاول للإدارة يعمل عبر عقد

تضم المحفظة الحالية لمشاريع البنك الدولي في لبنان 9 مشاريع يبلغ مجموع التزامات البنك تجاهها 387,82 مليون د.أ. تم اتفاق 134,31 مليون د.أ. من اصلها لغاية 31 تشرين الأول 2004:

– مشروع المساعدة الفنية لتعزيز الإيرادات والادارة المالية (25,25 مليون دولار اميركي). يسعى المشروع الى دعم جهود الحكومة الرامية الى تعزيز الإيرادات وتحسين الادارة المالية.

– مشروع الطرق العامة. (0,42 مليون دولار اميركي). الغرض من المشروع هو تحسين قدرات ادارة الطرق كي تتمكن من تاهيل شبكة الطرق الاساسية.

– مشروع تنمية البنى التحتية الزراعية (0,24 مليون دولار اميركي). يرمي المشروع الى ما يلي: (أ) زيادة مداخيل المزارعين والحفاظ على البيئة من خلال اقامة الجلول وتطوير الاراضي وتخزين المياه السائبة، و(ب) تحسين الطرق المؤدية الى المناطق الزراعية، (ج) تعزيز القدرات المؤسسية.

– مشروع الانماء التربوي. (6,56 مليون دولار اميركي). يهدف هذا المشروع الى دعم مساعي الحكومة لتعزيز قدرات وزارة التربية كي تتصرف كمدير فعلي لقطاع التعليم وتعيد المصداقية الى التعليم الرسمي.

– المشروع الاول للبنى التحتية البلدية (0,80 مليون دولار اميركي). يهدف هذا المشروع الى تلبية الاشغال البلدية الملحة بينما يعد العدة لتحمل مسؤولية الخدمات البلدية بصورة تدريجية على المستوى

لحود يفتح مشروع «Habtoorland» دليل ثقة بلبنان وبعافيته المتنامية

أكد رئيس الجمهورية العماد اميل لحود في افتتاح مدينة «الجبوتورلاند» في بلدة حارة الست - الجمهور عشية الاعياد هو دليل ثقة متزايدة بلبنان مشدداً على ان هذا المشروع الكبير سيساهم في وضع لبنان على خارطة اكثر الامكنة جذبا للسياحة الترفيهية في العالم، على غرار مناطق مهمة في العالم تحتضن مثل هذه المشاريع التي يرتادها الصغار والكبار لرؤية العديد من احلامهم تتحقق، وقضاء اوقات تسليية مفيدة في اجواء من المتعة والمغامرة.

ولاحظ رئيس الجمهورية الطابع الشرقي الاصيل للشخصيات الخيالية التي تزخر بها «الجبوتورلاند» فاشتهى على التنوع الذي تتميز به مؤكداً ان روح الاعتناء بالتعددية الترفيهية وجه من وجوه الحوار الحضاري الرائد، النابع من الاصال اللبنانية، والذي للصغار والكبار فيه دور اساسي.

وإذ هنا لحود جميع المقيمين على تنفيذ وادارة هذا المشروع الاستثماري الضخم، ولا سيما رئيس مجموعة الجبوتور خلف الجبوتور وافراد عائلته، تمنى لمدينة «الجبوتورلاند» النجاح والازدهار شاكراً القيمين عليها لاصرارهم على ابراز هذا الوجه المتميز بلبنان، مؤكداً بان مثل هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى تساهم في توفير فرص العمل للعديد من الشباب اللبناني، وهذا ايضا مدعاة افتخر وتقدير، لما يشكله من مساهمة فاعلة في عملية النهوض الاجتماعي بلبنان.

«اوجيرو» تعلن عن انجازات العام 2004؛ الهاتف الثابت يغطي 95 في المئة من لبنان

أعلنت هيئة «اوجيرو» عن الانجازات التي حققتها خلال العام 2004 والتي ساهمت في تعزيز خدمات وشبكات الاتصالات. ووضحت انها استطاعت ترسيخ بنية تحتية رائدة وتوسيع نطاق تغطية شبكة خطوط الهاتف الثابت لتشمل اكثر من 95 في المئة من الاراضي اللبنانية، اضافة الى نشر السنترالات الرقمية ومراكز خدمات العملاء وكبائن الاتصالات العامة.

الانجازات

وقال محمد حمدان رئيس ومدير عام الهيئة ان الهيئة ستعلن قريباً عن نظام جديد للمكالمات الهاتفية من خلال البطاقات المسبقة الدفع ما سيوفر على عملائنا نفقات اتصالات تتجاوز ميزانيتهم.

الخدمات

وكانت «اوجيرو» اطلقت حزمة متنوعة من خدمات الاتصال الهاتفية ابرزها نظام النجمة والمكالمات ثلاثية الاطراف ونظام البطاقات مسبقة الدفع كلام و«تيليكارت». وطورت شبكة مراكز البيع وخدمات العملاء اذ بلغ عدد المراكز 40 وتم تركيب 2713 هاتفاً عمومياً من بين 4000 هاتف تعتمزم الهيئة تركيبها. واطلقت «الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة» (ISDN) ونظام الخطوط التاجيرية (Leased Lines)، لافتة الى انها اتاحت ايضا امكانية الحصول على خط اضافي متخصص للاتصال عبر الانترنت.

Graduates age 25-40 with good communications skills, either sex, needed for multinational company in Dubai & U.A.E. for sales & marketing department
Fax # 01/241787
E-mail address: hchammas@emirates.net.ae

«فيرست ناشونال بنك» يولم للاعلاميين بمناسبة الاعياد

اقام رئيس مجلس ادارة ومدير عام «فيرست ناشونال بنك» رامي النمر، غداء تكريمياً للاعلاميين في مطعم «بيستروت» في الوسط التجاري، وذلك بمناسبة طول الاعياد المجيدة.

ويذكر ان المصرف حقق نسب نمو عالية في الارباح والموجودات في 2004، وافتتح مقره الجديد في وسط بيروت وينتظر ان يشكل العام 2005 نقلة نوعية في ادائه.

anb

ابتداء من 11 كانون الثاني 2005

للمستهلك

الثلاثاء 8:30 مساء

الاقتصاد
الاعمارو

www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com

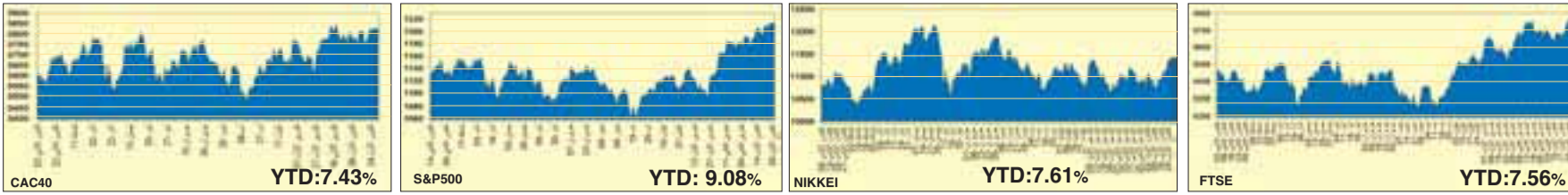
رئيس التحرير حسن مقلد
المدير المسؤول هالة الحسيني
سكرتير التحرير سيليا مروة

لبنان - الحمراء - شارع منبينة
بناية الشيخ، الملاصقة لجريدة السفير
هاتف وفاكس:
00961 1 746333
00961 1 746444
00961 1 743796
ص.ب: 113/6517 الحمراء بيروت - لبنان

الجمهورية العربية السورية
دمشق - المزة - شارع العلم
د. صباح هاشم
هاتف: 00963 11/6621851
فاكس: 00963 11/6615694
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

جمهورية مصر العربية
القاهرة
مجدي رياض
هاتف: 0020 2/7452337
ص.ب: 232 - الهرم

سعر العدد
لبنان 2000 ل.ل
سوريا 20 ل.س
مصر 3 جنيهات
الكويت دينار
الامارات 7 دراهم



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM%	Mid-Price (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 10 1/4	Mar-05	3.04%	101.38
R. Lebanon 9 3/8	Jun-05	3.09%	103.00
R. Lebanon 8 3/4	Sep-05	3.80%	103.25
R. Lebanon 9 7/8	Apr-06	5.04%	105.88
R. Lebanon 10 1/2	May-06	4.94%	107.00
R. Lebanon 10 1/2	Aug-06	4.77%	108.25
R. Lebanon Euro 8 7/8	Oct-06	5.19%	105.50
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.01%	105.75
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	6.54%	110.88
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.83%	101.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	6.91%	112.75
R. Lebanon (Libor+ 3.125%)	Nov-09	5.77%	100.25
R. Lebanon 7	Dec-09	6.88%	100.13
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	6.95%	100.25
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.28%	102.25
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.57%	100.50
R. Lebanon 11 5/8	May-16	9.16%	116.25
Private Issues			
B. Mediterranee 9.5	Mar-05	1.96%	101.25
B. Mediterranee 9.75	Sep-05	3.35%	104.00
BLOM 9	Dec-05	3.89%	104.38
Credit Libanais 6 3/4	Jul-06	5.11%	101.75
Ciments Libanais 10	Jul-06	4.78%	106.88
B. Mediterranee 6 3/8	Oct-06	5.66%	101.00
First National Bank 6 7/8	Jan-07	6.11%	101.00
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.94%	100.38
FransaBank 8 1/2	Dec-07	6.37%	105.00
Audi Investment Bank 10.75	May-10	6.58%	117.25

Beirut Stock Exchange										
Stock	Closing Price	Weekly change %	YTD %	Weekly Volume ('000)	Dividend Yield 2003	PER 2004E	Price to Book 2004E	M. Cap. (\$mil)**		
Solidere (A)	8.25	1.98%	92.3%	114.758	0.00%	30.0	0.81			
Solidere (B)	8.10	0.50%	63.6%	2.2	0.00%	30.0	0.81	1,351.500		
B. Libanaise p.l. Commerce	2.94	0.00%	0.0%	0.0	0.00%	6.7	17.48	118.541		
Bank Audi	23.60	0.00%	27.6%	0.0	5.41%	6.9	1.06	494.380		
Bank Of Beirut	7.95	0.00%	1.7%	0.0	1.77%	15.4	1.97	322.770		
Bank Of Beirut Call. Pref.	11.85	0.00%	3.0%	0.0	7.00%	1.7	0.22	35.550		
Byblos Bank	1.53	1.32%	-10.0%	13.085	6.16%	6.3	0.91	313.686		
Byblos Bank Call. Pref.	100.20	0.00%	-3.2%	-	11.65%	2.0	0.29	100.200		
BEMO Bank	3.45	0.00%	-1.4%	-	2.83%	13.8	1.27	55.200		
BLOM Bank	26.67	0.00%	13.5%	7.3	8.60%	5.4	1.01	493.395		
Rymco	1.30	-16.67%	-25.7%	30.952	0.00%	12.1	0.80	32.500		
Holcim (liban)	0.67	0.00%	34.0%	0.0	2.48%	11.2	0.72	156.909		
Ciments Blancs (C)	1.49	0.00%	-0.7%	0.0	0.00%	13.4	1.65	13.410		
Uniceramic (C)	1.75	0.00%	2.94%	0.0	0.00%	41.2	1.67	29.019		
Lebanon Holdings	4.75	0.00%	-5.0%	0.0	0.00%	NA	NA	23.750		
Beirut InterBank Fund	107.00	0.00%	-1.8%	0.15	7.10%	NA	NA	21.400		
Beirut Global Income	110.00	0.46%	7.3%	0.15	NL	NA	NA	37.400		
Beirut Lira Fund*	102700	0.00%	2.7%	0.0	NL	NA	NA	28,243		
Beirut Golden Income*	105000	-0.47%	5.0%	0.69	NL	NA	NA	43,050		

*price and all calculations quoted in Lebanese Pounds

**Market Capitalisation, value of total outstanding shares at each category share price

FFA
FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان
وسيط معتمد في بورصة بيروت
بناية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري

TEL.: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
Web site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

Over - The - Counter						
Stock	Closing Price	Weekly Change%	YTD %	PER 2003	PBR 2003	M. Cap. (\$mil) **
Casino Du Liban (1)	160	0.00%	23.1%	3.7	NA	115.2
SGHL	3.5	0.00%	0.0%	26.4	0.55	56.5
Byblos	1.2	0.00%	20.0%	5.3	0.79	246.0
Sibline	1.5	0.00%	25.0%	-ve	1.19	116.3
Fransabank	1.25	0.00%	0.0%	3.9	0.59	168.8

(1) Excluding the \$ 50 per share in total dividends in 2004

Global Depository Receipts (GDRs)							
GDR	Closing Bid	Weekly Change%	YTD%	PER 03	PER 04E	PBR 04E	M. Cap.(\$mil) **
Audi GDR	24.25	-0.21%	32.9%	9.2	7.1	1.09	508.0
BLOM GDR	26.5	0%	13.9%	5.2	5.1	0.95	462.5
Solidere GDR	8	4.85%	60.8%	76.6	28.0	0.75	1259.0

Lebanese Treasury Bills										
Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Discount Rate%	Yield (%)	Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Yield (%)
3	6/1/05	7/4/05	157	5.22	5.22	24	30/12/04	28/12/06	156	7.74
6	6/1/05	7/7/05	157	6.31	6.31	36	12/30/04	27/12/07	156	8.68
12	30/12/04	29/12/05	156	6.27	6.69					

وراء الأرقام بين الرؤية الشاملة والقوانين المجترأة

احالت وزارة المال مشروع قانون الى مجلس الوزراء يتعلق بضبط صفقات المطلعين «اي حظر الاستغلال الشخصي للمعلومات المميزة في التعامل في الاسواق المالية».

والمفاجأة كانت بطرح هذا الموضوع - المطالب به منذ سنوات - فجأة وبسرعة على انه اولوية من الاولويات ولكن دون استشارة او «الاستئناس» براي المعنيين بهذا القرار من العاملين في القطاع.

رغم ان الموضوع بغاية الاهمية، وهو ضروري الا ان المشكلة اننا في لبنان نصر على وضع قوانين ومشاريع مجترأة، بينما المطلوب هو رؤية شاملة تراعي كل اطراف القضية للخروج بسلسلة مشاريع متكاملة وقابلة للحياة ومؤهلة لتطوير العمل، لذلك كان من الاجدى العمل على وضع قانون موحد للاسواق براعي مختلف الجوانب.

المشروع المقدم من وزير المال يحمل ايجابيات ويمكن مناقشة بنوده ولكن الاهم بالنسبة لنا انه يقول بتحرك الدعوى العامة من قبل النيابة العامة مباشرة او بناء لطلب يوجه اليها من السلطات المالية المختصة وهذه ثغرة اساسية في المشروع لان المطلوب فعليا هو مشروع قانون حديث يلاحظ وجود هيئة رقابية تتمتع بالاختصاص والاستقلالية وتحمل صلاحيات الرقابة والتحقيق.

ولا يخفى على احد ان الخطر في صيغة المشروع كما قدمت ان تحمل في طياتها القدرة على الاستنسابية والخوف من التدخل السياسي، فضلا عن غياب الاختصاص، اذ ان القضاء التقليدي غير قادر على البت في هكذا قضايا لعدم امتلاكه المعرفة الكافية بأليات عمل الاسواق المالية وتفصيله.

والمطلوب هنا ليس جديدا او مستحدثا فهو مطبق فعلا في قانون النقد والتسليف حيث لا تتم اي ملاحقة من دون اذن حاكم مصرف لبنان، بصفته الاكثر اطلاعا وخبرة.

جان رياشي

مع رابطة الزيات

الجمعة
٨:٣٠ مساءً بتوقيت بيروت
٦:٣٠ مساءً بتوقيت GMT

NBN
NATIONAL BROADCASTING NETWORK

Tel: 961.1.841020-5/7 Fax: 961.1.841029 E-mail: info@nbn.com.lb Website: www.nbn.com.lb
NileSat at 7° West Freq: 12.130 GHz Arabsat 3A 26° East Freq: 11785 GHz

بيتك ع كيفك
القرض السكني

قرضك السكني صمم خصيصاً لتتعم بالراحة المنزلية

- 1- مبالغ عالية تصل الى ٢٥٠ ألف دولار أميركي
- 2- فترات تسديد طويلة تصل الى ٣٠ سنة
- 3- فوائد تنافسية ومموزة
- 4- إختار العملة التي تناسبك (دولار أميركي او ليرة لبنانية)
- 5- إستفد من إعفاءات رسوم التسجيل والرهن العقاري
- 6- دفعات شهرية تناسب وقدراتك المالية

مميزات عديدة وأكثر ...

فرست ناشونال بنك
Expect More

للمزيد من المعلومات الإتصال على: 1 283 3333 / 599 1 1111